المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية

نشرة الصحف

الجمعة 30 مارس 2012 العدد: 4267

محتويات العدد

	الصفحة
• وقفة احتجاجية اليوم لمن يصفون أنفسهم ب" المطرودين"	1
• حول تقارير المجلس الأعلى للحسابات	2
• متابعات: ندوة مؤسسة علال الفاسي حول المدرسة العمومية	8-4
• جهات : أنشطة الأكاديميات والنواب	14-9
• هذا الخبر : حارس مؤسسة تعليمية خصوصية متهم باغتصاب طفلة عمرها 5 سنوات	15
• موارد بشرية: السكرتارية الوطنية للأساتذة المبرزين تقرر مقاطعة المباريات الوطنية والفرنسية	20
• افتتاحيات الصحف الوطنية	25

قسم الاتصال - مصلحة الصحافة

الهاتف: 252-687-0537 × الفاكس: 255-687-0537

التاريخ:2012/03/30
العدد 10052

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:1

حوالي 100 مطرود بقرار من الوفا يحتجون بالرباط

من المنتظر أن يحج عشرات الاساتذة والمتصرفين والممولين يومه الجمعة الى الرباط، من اجل الوقوف احتجاجا على قرار محمد الوفا بطرد حوالي 120 موظفا من حاملي دبلوم 2011، والذين وظفوا في وقت سابق.

وقالت مصادر من تنسيقية المجموعة إن من هؤلاء من اشتغل لشهور في قطاع التعليم، قبل أن يتخذ محمد للوفا هذا القرار.

وقالت مصادر إن الكثيرين منهم قد أصبحوا ملزمين عائليا واجتماعيا بقروض وبالتزامات اجتماعية، وأن هذا القرار يعني تشريدهم ورميهم الى الشارع. ونبهت نفس المصادر الى خطورة الوضع النفسي والاجتماعي الذي يتهدد هؤلاء، والذي من شانه أن يفضي الى ردود فعل غير محمودة العواقب.

التاريخ: 2012/03/30
العدد 3721
الصباح
الصفحة: 5

التقرير يفضح واقع جامعتي الحسن الثاني ومحمد الخامس

موين: التقرير لم يفضح كل الخروقات التي تشهدها الجامعات

قال المجلس الأعلى للحسابات، إن جامعة الحسن الثاني عين الشق بالدار البيضاء، لا تتوفر على أي وثيقة رسمية مصادق عليها من طرف مجلس الجامعة تمثل الإستراتيجية التي تبنتها لتنفيذ المهام الموكولة إليها على أرض الواقع، إلى جانب غياب المخططات التنمية والاستثمار والتمويل.

وأضاف المجلس في تقريره لسنة 2010 أنه لاحظ قيام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفرض اداء مساهمات مالية إضافة إلى مصاريف الملف بالنسبة إلى البعض التكوينات الأساسية كالماستر والإجازات المهنية، مؤكدا أن الجامعة حصرت كل مجهوداتها في إرساء نظام الإجازة-المستر الدكتوراه الذي جاء به الإصلاح دون الأخذ بعين الاعتبار مآل خريجي مجموع المسالك التكوينية، وايضا الانفتاح على محيطها السوسيو-الاقتصادي، إذ لوحظ غياب اي دراسة من شانها تحديد متطلبات سوق الشغل بهدف ملاءمة التكوينات المفتوحة لمتطلبات هذا السوق. وأوصى التقرير باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحسين نتائج التكوين، وايضا إحداث هياكل تكلف بتوفير المعلومات الكافية للطلبة وتوجيههم. وجاء في التقرير أن الجامعة لا تتوفر على وثيقة رسمية تبرز بوضوح إستراتيجيتها في مجال البحث العلمي، كما أنها لا تتوفر على محاسبة عامة.

وفي سياق متصل، جاء في تقرير المجلس الأعلى للحساب، أن رئيس جامعة محمد الخامس اكدال بالرباط، فوت قطعة ارضية تابعة للجامعة، إذ وقع على مذكرة تفاهم في إطار عقد إيجار طويل الأجل مع شركة عقارية لتمكينها من بناء مسكن خاص لإيواء الطلبة على مساحة تقدر بـ5144 مترا مربعا.

كما سجل المجلس، انخفاض عدد المسجلين على مستوى الجامعة، موصيا إياها بوضع إستراتيجية للبحث العلمي مع الأخذ بالعين الاعتبار الموارد المخصصة له واحتياجات النسيج الإنتاجي الوطني، مع تشكيل نظام خاص لتتبع البحث العلمي في الجامعة وباقي المؤسسات التابعة لها.

وجاء في التقرير أن مجلس الجامعة لا يوافق على الهبات التي تتلقاها الجامعة، كما أنها لم تقدم وضعية مفصلة لجميع الهبات المالية والعينية التي تلقتها، مؤكدا أن المجلس لاحظ غياب أي تتبع فعلي من طرف الجامعة في ما يتعلق باعتماد المسالك، مضيفا أن الجامعة لا تتوفر على نظام مندمج للمعلومات يمكن من المساعدة في تسيير مختلف انشطة الجامعة ومواردها المالية والبشرية والممتلكات ووضع مؤشرات المتابعة والتواصل مع الشركاء.

وفي سياق متصل لاحظ المجلس غياب النظام الخاص بالموظفين الإداريين والنظام المتعلق بتعويضاتهم اللذين يفترض أن يحددا بواسطة مرسوم، كما تعمل الجامعة بهيكلة لم تتم المصادقة عليها حتى الآن من طرف السلطات المختصة، مع العلم أن مصلحة التدقيق الداخلي لا تقوم بالمهام المنوطة بها على النحو المنصوص عليه في الفصل 25 من القرار المتعلق بالتنظيم المالي والمحاسباتي للجامعة والصادر 2005.

وفي هذا الصدد، قال زهير موين، عضو المكتب الوطني للنقابة الديمقراطية للتعليم العالي بالمغرب، إن ما كشفه القرير بخصوص جامعة الحسن الثاني ومحمد الخامس، هو ذاته ما تشهده جل جامعات المغرب، معتبرا أن بنود قانون 01-00 جاءت متقدمة على عقليات الأشخاص التي يسيرون الجامعات.

وفيما يتعلق بفرض المساهمات المالية، قال موين، في اتصال هاتفي أجرته معه «الصباح»، إنه ضرب للمجانية، معتبرا أن ذلك ما كان يقلق المهتمين والأساتذة.

وأكد المتحدث ذاته، أن التقرير لم يفضح واقع الجامعات بالمغرب، ولم يضن كل الاختلالات التي تشهدها، معتبرا أنه هناك الكثير ليقال في هذا الإطار، مضيفا أنه من أجل وقف تلك الاختلالات من الضروري أن يكون رؤساء الجامعات في مستوى الرئاسة.

إيمان رضيف

التاريخ:2012/03/30
العدد 3721

الصبـــــــاح

الصفحة:5

وكالتا البيضاء وأكادير... ورطة الاستثناءات

مشاريع فوق أراض مخصصة لمدارس وأخرى في مناطق الفيضانات ورخص في الملك الغابوي والحميات الطبيعية

خصص تقرير المجلس الأعلى للحسابات حيزا هاما لنظام الاستثناءات في تناوله خلاصات عمليات تدقيق وفحص ملفات الوكالتين الحضريتين بالدار البيضاء وأكادير اللتين خصهما بأكثر من 50 صفحة.

واعتبر التقرير أن الاستخدام المفرط لنظام الاستثناءات، المنظم بموجب دورية مشتركة بين وزير السكان ووزير الداخلية في فبراير 1999 بهدف إنعاش الاستثمار من خلال تبسيط المساطر الإدارية، أفضى إلى تبعات وخيمة على التخطيطين الحضريين للمدينتين.

وأشار التقرير، بالنسبة إلى الوكالة الحضرية للدار البيضاء، إلى غياب معايير واضحة في دراسة طلبات الاستثناءات، إذ لا تحدد دوريتا 2003 و2010 المتعلقتان بهذا الموضوع شروطا لدراسة الطلبات أو مسطرة من أجل معالجتها، كما أن اللجوء المبالغ فيه لهذا النظام خلال الفترة ما بين 2005 و2009 ساهم في القبول المبدئي لـ534 من بين 1214 مشروع استثناء، ما يعني حوالي 5340 هكتارا، أي ما يعادل 21.36 في المائة من المساحة الإجمالية للدار البيضاء الكبرى.

وأكد التقرير أن من النتائج السلبية لهذا الاستعمال المفرط الموقف الغامض للوكالة الحضرية ازاء نظام الاستثناءات برمته، صعوبة إدماج مشاريع الاستثناء الممنوحة على مستوى تصاميم التعمير المستقبلية، بما أن هذا النوع من المشاريع يتم بمعزل عن النظرة الشمولية والمنسجمة لتصاميم التهيئة، ويزداد الأمر صعوبة في سياق يطبعه غياب مساطر قانونية ملائمة وواضحة من أجل إدماج الاستثناءات الممنوحة على مستوى وثائق التعمير.

ولاحظ قضاة المجلس الأعلى للحسابات أن مسؤولي الوكالة كانوا يعمدون إلى إعطاء الموافقة على مشاريع الاستثناء في مجالات خاضعة للدراسات في إطار إنجاز تصاميم التهيئة، مثل الدراسة المتعلقة بإنجاز مخطط المرجع الاستراتيجي وتصميم التهيئة القطاعي لمساحل دار بوعزة موضوع عقد البرنامج الموقع في 14 دجنبر 2005. أكثر من ذلك، تم الترخيص بالاستثناء لفائدة مشاريع من شأنها التأثير على انجاز المشروع الكبير آنفا، ويتعلق الأمر بحوالي 35 مشروع استثناء رخص لها ما بين 2006 و2010، ضمنها 14 مشروعا بعين الشق و18 مشروعا بمقاطعة الحي الحسني.

فوضى الاستثناءات بالدار البيضاء لا "تستثني" المجال القروي، إذ أظهر تحليل قام به قضاة المجلس لـ59 ملفا متعلقا بالاستثناءات الممنوحة في المناطق ذات الطبيعة الفلاحية وفي الحميات الطبيعية ومناطق التشجير والحزام الأخضر إلى وجود 423 هكتارا خصصت لإحداث مشاريع صناعية وسياحية وسكنية، بل إن الترخيص شمل بعض المناطق غير الغطاة بوثائق التعمير، ما من شأنه إعادة النظر في توجهات الوثائق الأصلية.

إضافة إلى هذه الاختلالات، توجد أشكال أخرى من الاستثناءات تشمل أراضي مخصصة للتجهيزات العمومية إلى حين الموافقة على استثناءات أخرى مشروطة بانجاز تلك التجهيزات، ثم الموافقة على استثناءات فوق أراض مخصصة لمؤسسات مدرسية وفي أراض معرضة للفيضانات أو أراض مخصصة للمساحات الخضراء، والموافقة على منح الاستثناء لمشاريع واقعة على أراض غير محفظة.

وجوابا على كل هذه الملاحظات، قال وزير الداخلية إن دراسة الملفات المتعلقة بطلبات التراخيص الاستثنائية تتم في إطار لجنة جهوية تحت إشراف الوالي الذي يتتبع شخصيا أشغالها وتتكلف بكتابتها الوكالة الحضرية، مؤكدا أن هذه الموافقة لا يمكن أن تتحول، في أي حال من الأحوال، إلى رخصة بناء أو تقسيم أو تجزيء أو رخصة لإنشاء مجموعة سكنية.

بأكادير لا يختلف الأمر عن العاصمة الاقتصادية إلا في بعض التفاصيل والأرقام والعناوين، إذ لاحظ قضاة المجلس الأعلى للحسابات أن عدد الملفات التي حظيت بالموافقة بلغت 246 ملفا من أصل 459 همينت عليها المشاريع ذات الطبيعة العقارية، دون المشاريع الاقتصادية والصناعية والتجارية المدرة لمناصب الشغل والقوية للنسيج الانتاجي.

وفي هذا الصدد، أشار التقرير إلى أن من بين 320 من الملفات المدروسة تتعلق بهذا النوع من المشاريع العقارية، وهي عبارة عن مشاريع محدودة ذات حجم صغير ولا توفر سوى شغل موسمي، مثل بناء فيلات، ولذلك غدت مسطرة، حسب التقرير نفسه، الاستثناءات وسيلة لمنح تراخيص تجزئة وبناء عوض أن تكون وسيلة لتوفيق التخطيط الحضري مع الفرص الحقيقية للاستثمار.

وأشار التقرير، في إطار حديثه عن نظام الاستثناءات المعمول به في الوكالة الحضرية بأكادير، إلى حذف المساحات الخضراء ومناطق حماية الممتلكات الطبيعية، مثل مشروع كارتين بالجماعة القروية الداركا على أرض تقع ضمن الملك الغابوي. هناك أيضا مشروع بناء سوق السمك بأرض مخصصة لمساحة خضراء حسب تصميم التهيئة للجماعة الحضرية ومشروع بناء مقرات بأرض مخصصة لمساحة خضراء وبناء تكنة للوقاية المدنية لأنزكان.

من أوجه الاختلالات في النظام نفسه التراخي على التجهيزات العمومية، مثل بناء عمارة من خمسة طوابق بشارع الحسن الثاني على أرض كان مخصصا جزء منها لمساحة عمومية حسب تصميم التهيئة بأكادير، كما توجد استثناءات في تناقض مع اختيارات التهيئة الأولية ومع الدراسات القطاعية الخاصة بالتصاميم، والغريب أن السلطات تلجأ في بعض الأحيان إلى استعمال الاستثناءات لتسوية بعض المخالفات العمرانية، كما هو الحال بالنسبة إلى مشروع بناء مساكن المستخدمين بجماعة امزكان التي شرع في انجازها قبل تاريخ طلب الاستثناء، يضاف إلى ذلك غياب دراسات عن وقع تغيير خاصية المناطق بفعل الاستثناءات.

يوسف الساكت

التاريخ:2012/03/30
العدد: 22247.
العلم
الصفحة:5

التنبيه إلى خطورة التربية المفصولة عن زمنها ونزيف الكفاءات والهجرة وانعدام التحفيز ومحاسبة المقصرين

أنعقدت بحضور الأستاذ امحمد بوستة رئيس مؤسسة علال الفاسي، والأستاذ عبد الكريم غلاب رئيس اللجنة الثقافية للمؤسسة يوم السبت 2012/3/24، جلسة خاصة لتقديم مسودة الورقة التركيبية من طرف المقرر العام. ترأس هذه الجلسة الأستاذ محمد العربي المساري، وتدخل أحمد أوزي، أستاذ باحث بكلية علوم التربية السويسي في موضوع « المدرسة العمومية والانخراط في مجتمع المعرفة» وعقب على هذه المداخلة عبد الله الخياري، أستاذ علم النفس التربوي، بكلية علوم التربية السويسي، أكدال، وقدم الأستاذ مبارك ربيع، العميد السابق بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء مسودة التقرير التركيبي، ثم فتح النقاش شارك فيه على الخصوص ممثلو النقابات التعليمية وجمعيات الآباء و منظمات الشبيبة.

في ندوة مؤسسة علال الفاسي

إعداد: عزيز اجهبلي، ت: الاشعري

4

التاريخ:2012/03/30
العدد: 22247.
العلم
الصفحة:5

محمد العربي المساري عضو اللجنة الثقافية لمؤسسة علال الفاسي:

فريق عمل بمثابة مرصد ينشر تقريرا سنويا حول أوضاع المدرسة العمومية

هانحن نقبل على المرحلة قبل الأخيرة. بعد الجلسات الأربع الماضية التي تركزت على محاور محددة، قررنا أن نخصص هذه الجلسة للاستماع إلى صدى ما تداوله الخبراء في المحاور الماضية وذلك للتعرف على ممكن مستعملي المدرسة العمومية إن صح القول.

ولكننا سنفتح الجلسة بعرضين

استعرضنا حتى الآن المدرسة ومحيطها، ومسألة المناهج، والبحث العلمي، ومعالم استراتيجيا وطنية فيما يخص المنظومة التربوية.

اخترنا منذ البداية أن نقوم بمقاربة تشخيصية، للتعرف على حالة المنظومة، ولاستنباط ما يمكن اقتراحه لدى تناول الإشكالية التي تمثلها المدرسة العمومية. لم نكن نقصد إصدار أحكام ضد وضع معين، ولا ندعي تقديم تصور نهائي لرؤية معينة. أي لم يكن غرضنا عرض برنامج مضاد، ولا إعداد برنامج حكومي.

هذه ليست وظيفة هيئات الثينك ثانك التي تنكب بالخصوص على تجلية مكونات الإشكاليات التي تطرح على الدرس للتعرف على العناصر المكونة لتلك الإشكاليات قصد التعمق في الدرس والتأمل.

كنا قد بدأنا التفكير لإعداد هندسة هذه الندوة منذ خريف سنة 2010. أي قبل الحراك الذي سمي بالربيع العربي، وقبل أن تتوجه الأمور عندنا إلى ما آتجهت إليه من دستور جديد و انتخابات سابقة لأوانها، وحكومة جديدة. وخططنا أن تكون العروض التي تقدم هنا غير مدموغة بلون سياسي أو إيديولوجي وبالأحرى أن يخالطها الاستهداف الحزبي.

وظهر ذلك بوضوح من خلال تدخلات أصحاب العروض، والتعقيبات، والخبراء الذين دعوناهم للمشاركة في النقاش. أردنا أن يكون كل المتدخلين من كل هذه الفئات الثلاث، خبراء متضلعين يتحدثون عن دراية ومسؤولية في إشكالية نعتبرها تمس مصير الأمة.

وصممنا جلسات هذه الندوة على أساس أن نستمع إلى رؤيتين اثنتين في كل موضوع، بل في كل محور نتطرق إليه. وهذا ما شرحناه طيلة شهور قبل بدء الندوة لأصحاب العروض وللمعقبين بل وللمناقشين.

شيء واحد كان في أذهاننا جميعا، من الخلية التي هندست هذه الجلسات، إلى اللجنة الثقافية لمؤسسة علال الفاسي إلى كل شركائنا في هذه التجربة الفكرية المترفعة، وهو أن المدرسة العمومية تتعرض لظلم حينما ترمى بالعجز والفشل وسوء المصير. ولكن هناك من جهة أخرى مشاكل إذا لم يقع تداركها في الوقت المناسب ستركب أخطاء قاتلة. ومن ذلك الخصاص المتعدد المظاهر، والفجوة التي بيننا وبين المتقدمين بل وحتى بيننا وبين من هم في مثل أوضاعنا، وكذلك الهدر يجب أن يتوقف.

وهذا يقتضي أن ننكرس جيدا في الحصيلة، وهي جيدة، لأنها ثمرة عمل دؤوب لنساء ورجال التعليم، والنبغاء من أبنائنا، وثمرة مختلف المؤطرين تربويا وإداريا. ولكن ككل عملية جماعية تتطلب الافتحاص دوريا. وهذا ما أقدمنا عليه جزئيا.

أقول جزئيا لأننا أدركنا أثناء الإعداد، ثم بعد أن انطلق النقاش، أن هناك محاور كانت تتطلب توقفا في جلسات كان يجب أن تخصص لدراسة موضوعات معينة، غير التي برمجناها. وتبادل الآراء بشأنها بكيفية أكثر عمقا وتركيزا. وهناك على الأقل أربعة جوانب أذكرها للمثال لا الحصر، مثل مسألة لغة التلقين واللغات في المدرسة العمومية. وكذلك مسألة الجهوية وانعكاساتها وما تتطلبه من استعدادات. وثالثا التوقف عند الميثاق الوطني للتربية والتعليم للتفرس في تلك الوثيقة الجليلة التي توافقنا على أنها سبيلنا إلى بناء مغرب الألفية الثالثة. وأخيرا، ولا عبرة هنا بالترتيب، لأن كل هذه المسائل تحتل الصدارة في تفكير المعنيين بالمنظومة التربوية، مسألة التكلفة والتمويل.

وكنا بين أمرين. إما أن نقيم جلسات تكميلية، بتمديد أمد هذه الندوة، وإما أن نرتب جلسات خاصة بهذه المسائل وبغيرها من المسائل الملحة، ولكن نعقد تلك الجلسات في شطر ثان من الندوة نعقده في وقت لاحق، أو نؤجل هذا الشطر الثاني إلى السنة القادمة.

على أن هناك شيئا مؤكدا وهو أن هذه الندوة لن تنتهي عند هذا الحد. إننا بعد عرض رؤوس الأقلام التي سيقدمها الأستاذ ربيع المقرر العام للندوة في دورتها هذه، سنخوض في تبادل للرأي مع الحاضرين المدعوين بصفة خاصة لهذه الجلسة، ثم يتفرغ المقرر العام بالتعاون مع مقرري الجلسات ورؤسائها لإعداد تقرير تركيبي سيقدم إلى اللجنة الثقافية للمؤسسة الحاضنة لهذه المبادرة.

ثم نخلص إلى نشر كتاب يضم أعمال الندوة. وتستمر الندوة منعقدة في شكل آخر وهو متابعة رصد خيوط التفكير التي تكون قد أطلقناها، وذلك بإشراف فريق عمل سيكون بمثابة مرصد ينشر تقريرا سنويا حول أوضاع المدرسة العمومية إن لم نقل حول مجموع المنظومة التربوية.

وهكذا فإن المشاركين في جلسة اليوم سنكون مساهمتهم ثمينة لمساعدة مؤسسة علال الفاسي على متابعة تعهد هذه المبادرة التي نشعر بالارتياح الكبير لكونها خلقت تجاوبا وتشجيعا ومشاركة إيجابية نحن مدينون بالشكر لكل من ساهم فيها.

التاريخ:2012/03/30
العدد: 22247.
العلم
الصفحة:5

عبد الله الخياري أستاذ علم النفس التربوي بكلية علوم التربية:

فتح نقاش وطني حول جودة المدرسة المغربية

أكد عبد الله الخياري أستاذ علم النفس التربوي بكلية علوم التربية في الندوة ذاتها وفي تعقيب على مداخلة الأستاذ أحمد أوزي أن موضوع المدرسة العمومية موضوع ذو راهنية ضمن القضايا الوطنية. مؤكدا أنه بالعودة إلى نتائج تقرير المعرفة العربي للرأس المال المعرفي والمهاري والقيمي، فمن ضمن الحالات التي تعرض لها تقرير المعرفة العربي 2010 / 2011، الذي يرعاه برنامج الأمم المتحدة الانمائي نجد أن أهم الخلاصات تتحدث عن تدني الرأسمال المعرفي وتحسن في المهارات الاجتماعية وفي القيم.

فيما يخص تدني المهارات المعرفية قال الخياري إن تحليل نتائج هذه الدراسة التقويمية بينت أنه في المغرب، حصيلة المهارات المعرفية لدى التلاميذ المغاربة في نهاية المرحلة الثانوية تبقى متدنية وبعيدة عن ما هو مأمول، إذ أن أغلبية المفحوصين لا يتحكمون في الحد الأدنى من القدرات والكفايات القاعدية لمواصلة التعليم والتعلم. كما أن المقومات المعرفية لولوج مجتمع المعرفة والانخراط في اقتصاد المعرفة لا تتوفر لدى الأغلبية منه. وتؤشر تلك النتائج إلى أن مشكل المردودية الداخلية للمنظومة أصبح بالفعل مشكلا يتفاقم باستمرار، ويسجل مؤشرات سلبية رغم الجهود المبذولة والموازنات المرصودة، مما يستدعي ضرورة فتح نقاش عمومي وطني واسع حول إشكالية الجودة في المنظومة التربوية المغربية. وهي التي طال تأجيلها بفعل إكراهات توسيع العرض التربوي وتعميمه كميا.

وسجل الخياري ملاحظات منها، أن نتائج تقرير المعرفة العربي ترتبط بمسؤولية كل الفاعلين من مسؤولين ومربين ومدرسين وآباء وكافة الشركاء السياسيين والاجتماعيين وباقي الفعاليات المدنية. وهذه النتائج سوف تؤخر جاهز الولوج إلى مجتمع المعرفة لعقود أخرى وهذه النتائج لا تساير التكلفة والموازنات التي ترصد لقطاع التربية والتكوين.

وفي سياق النتائج المتردية حقق التلاميذ في المغرب تقدما حيث بلغ المتوسط 36.33 مقارنة بزملائهم في الأردن والإمارات واليمن. وسجل أيضا أن هذا التقدم سابقة غير معهودة في التقويمات الدولية السابقة، حيث كان التلاميذ الأردنيون يأتون في طليعة التلاميذ العرب في الاختبارات، غير أن هذا التقدم لا يكون له معنى أو دلالة مادام بعيدا عن الحد الأدنى المعرفي المنشود.

وعلى مستوى المهارات الوجدانية والقيم تم تسجيل تحسنا ملموس لدى المستجوبين في مقابل تدني المهارات المعرفية. وإذا كانت هذه النتيجة إيجابية في حد ذاتها، فإنها تؤشر لوضعية ملتبسة ويعود ذلك لأحد الأمرين، الأول إما لعدم تطابق إجابات المفحوصين مع واقع ما يشعرون به أو يعتقدونه، وإما لوجود اختلالات في منظومة القيم لدى المفحوصين لأن المنطقي والطبيعي هو أن تتأسس القيم ليس على فراغ، بل على قاعدة معرفية وكفاية، أما الشاذ فهو أن يكون هناك تحسن في القيم في ظل تدني المعارف.

التاريخ:2012/03/30
العدد: 22247.
العلم
الصفحة:5

احمد أوزي
أستاذ باحث بكلية،
علوم التربية:

مهارة استخدام التكنولوجيا في المغرب هي الأفضل

قدم احمد اوزي الأستاذ بكلية التربية ملخص عن حالة المغرب في تقرير المعرفة العربي 10/10/2011. وقال اوزي إن الإنسان العربي يقع في لب عمليات بناء مجتمع المعرفة المأمول، مؤكدا أن تقرير المعرفة العربي لعام 2010/2011 يتجه إلى مرحلة التحرك نحو إرساء الحجر الأساس في بناء مجتمع المعرفة من خلال وضع أسس التعامل تهم منهجيات وآليات إعداد الأجيال القادمة لتأهيلها للمشاركة الفاعلة في بناء مجتمع المعرفة وولوج مجالاته.

وأضاف أوزي أن هذا التقرير استهدف بحثا ميدانيا أنجز على أسس ريادية في أربعة أقطار عربية «الأردن والإمارات، والمغرب واليمن» استكشاف المهارات التي يمتلكها التلاميذ والقيم التي يتحلون بها والبيئات التمكينية المحيطة بهم، وهي المحاور الثلاثة التي ضبطها تقرير المعرفة العربي الثاني كركائز أساسية لإعداد الناشئة لمجتمع المعرفة، وقد أنجزت جميع المسوح الميدانية بالتعاون والتنسيق مع الجهات الشكلية المعنية في هذه الدول.

وأشار أن التلاميذ هم الفئة المغذية للكتلة الحرجة التي يتطلبها مجتمع المعرفة، والمدرسون الطرف المسؤول المباشر عن تعليم النشء، وإعداد تلك الكتلة الحرجة، ولتوفير رؤية أوسع حول القضايا المستهدفة بالبحث شملت عملية الاستقصاء كذلك مجموعات من المفكرين وأصحاب الرأي المعنيين بشأن إعداد النشء، ثم اللقاء بهم في ورشات عمل في الدول المعنية.

وأكد أن منهجية الدراسة انكبت على الدراسة الميدانية فيما يتعلق بمعرفة المهارات والقيم التي لدى النشء والتعرف على البيئات التمكينية المحيطة بهم، وركزت الدراسة على عينة تتكون من 1574 تلميذ وتلميذة ومن 25 مؤسسة تعليمية عمومية وخاصة من مختلف التخصصات بمدينة الرباط، و 147 مدرس من نفس مدارس عينة التلاميذ و45 خبيرا ينتمون إلى تخصصات علمية ومعرفية مختلفة من القطاع العام والخاص واستبيان التلاميذ و الأساتذة وبيانات الورشة وتحليل مضمون التقارير والبحوث المنجزة حول موضوع الدراسة.

وفيما يتعلق بمستويات المهارات المعرفية، فقد احتل المغرب الرتبة الأولى ب 36.33 والأردن في الرتبة الثانية ب 34.06 والإمارات ب 32.91 واليمن ب 24.72، وأشار أن مهارة البحث عن المعلومات تعاني من ضعف كبير، حيث عجزت الأغلبية الساحقة من التلاميذ المختبرين عن بلوغ الدرجة الوسطى أن 12.5 من 25، فقد تراوحت متوسطات البلدان المشاركة بين 9.37 في اليمن و 10.53 في المغرب وتوقف المتوسط العام في حدود 9.88 من 25، وبالنسبة لمهارة التواصل الكتابي لم يتعد متوسط العينة الكلية 5.12 كاشفا عن ضعف كبير في القدرات الكتابية ولا يختلف وضع مهارة حل المشكلات عن سابقتها، إذ كشفت النتائج عن تدني قدرة التلاميذ المشاركين على التعامل مع الوضعيات التي تنطوي على مشكل مستمد من الحياة اليومية.

وتراوحت المتوسطات بين 5.89 في اليمن و 8.09 في المغرب ولم يتجاوز المتوسط العام 6.66 من 25 ، مؤكدا وجود صعوبات لدى التلاميذ في فهم أبعاد مشكلة ما، وإجراء عمليات حسابية بسيطة والتفكير المنطقي في الحلول الممكنة، أما بالنسبة لمهارة استخدام التكنولوجيا، فكانت نتائجها أفضل من باقي المهارات المعرفية، ولكنها لم تصل إلى الحد الأدنى المطلوب لامتلاك تلك المهارة، حيث لم يتجاوز متوسط العينة الكلية 11 درجة مع وجود فوارق بين البلدان المشاركة.

التاريخ: 2012/03/30
العدد: 22247.
العلم
الصفحة: 5

مبارك ربيع، العميد السابق بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني

غياب تحديد الاختصاصات بين الأطر الإدارية والتربوية في المدرسة العمومية

أكد مبارك ربيع، العميد السابق بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء في تقرير تركيبي حول أشغال المحاور الأربعة السابقة، في موضوع «المدرسة العمومية بالمغرب :واقع وآفاق» على غياب التكوين لفئات كبيرة من الموارد البشرية، وعدم وضوح كفايات مهنية للأطر التربوية وغياب معززاتها وضعف التكوين المستمر، وارتجاليته وغياب التكوين الذاتي.

وتحدث الأستاذ مبارك في التقرير ذاته عن غياب التكوين التدبيري والتسييري للأطر الإدارية للمؤسسات وأشار أن وظيفة المفتش بيروقراطية، وغياب الإشراك والتنسيق والاستقلالية، موضحا أن التخصص وحده لا يضمن آليا القدرة على التدريس بالكفايات.

وأشار إلى الترسانة التشريعية المتقادمة التي تعيدنا إلى ممارسات زمن مضى، وغياب تحديد الاختصاصات بين الأطر الإدارية والتربوية للمنظومة، إضافة إلى التكليفات والتعليمات الهاتفية، ومفعول الانتقالية الموسعة للمتعلمين، والامتحانات التجريبية، ونظام الامتحانات وسلوك الغش واللاتكافؤ في الفرص، وأشار إلى نسبة المراقبة المستمرة 75٪ للابتدائية و60٪ للإعدادية و 25٪ للباكالوري. وقال إن أغلبية الإصلاحات والتوجيهات يتم إنزالها في وقت متأخر عن وقتها وغياب النظرة التشاركية وقواعد الحوار، وطغيان النظرة الفوقية والسلطوية، وغياب الثقة في التعامل.

وفيما يخص التجهيزات، أشار إلى انعدام الحجرات الكافية والعلمية والملاعب والداخليات، وبالنسبة للمدرسة الخصوصية، فإنها تساهم ب10٪ تقريبا، والتعليم الخصوصي شريك للدولة، يستوعب ما يفوق 2500 مؤسسة، عدد التلاميذ بها 600.000 أي حوالي 10٪ من تلاميذ المدرسة العمومية، وتشغل 45.000 شخص.

ونبه إلى خطورة التربية المفصولة عن زمنها الراهن، ونزيف الكفاءات، والهجرة، وانعدام التحفيز للكفاءات المجدة وانعدام محاسبة المقصرين، وظاهرة الساعات الإضافية بغير ضوابط ولا اتزان تربوي، وتحدث عن عدد طالبي الشغل 500.000و المناصب المتوفرة 3600، وإدماج المدرسة والمقاولة في مجال التشغيل والتنمية، وغياب خرائط نسيج المقاولات وغياب خرائط تربوية مستقبلية، وعدم ملاءمة مجال التخصص مع سوق العمل.

وعن مفهوم الهدر المدرسي، ذكر الانقطاع، وعدم الالتحاق، والرسوب والتكرار، والفصل، والتغيبات، وعدم بلوغ الكفايات التعليمية، وعدم إكمال المقررات الدراسية، موضحا أن الانقطاع وحده تتراوح نسبته مابين 2٪ و9٪.

ودعا إلى إشراك جمعيات الآباء إشراكا فعليا، مؤسساتيا، واعتبار المدرسة مؤسسة تعليمية مفتوحة أمام الجميع للمشاركة، وأوضح أن التمدرس بالتناوب أساسي مع المقاولة وفي تعاون وشراكة مع غرف الفلاحة والصناعة التقليدية والتجارة والصناعة والهيئات المهنية.

وأكد على دفتر تحملات للمدارس الخصوصية في الحال والمآل، والمنع النظامي للدروس الخصوصية، والتشبيك والتبادل بين مكونات المدرسة والمجتمع المدني، وتجاوز الانتقال الآلي من مستوى إلى آخر، والحد من دور معدلات المراقبة المستمرة في التقويم، وتعزيز مكانة المواد الأساسية، وإعادة النظر في الامتحانات التجريبية مضمونا وشكلا وزمنا، وتجاوز مظاهر التقويم الإجمالي والانطباعي، و إصدار دليل لقياس الجودة التعليمية بمعايير دولية.

ودعا إلى اعتبار الإنفاق التربوي استثمار في المستقبل، والتفتح على آلية خاصة لاستقطاب تمويل إضافي يعزز الموارد الحالية، واستثمار الاستقلال الإداري والبيداغوجي لصالح تمويل الجامعة، والحكامة والترشيد والمحاسبة في توزيع الموارد المالية المتاحة، وتعميق الإحساس بالانتماء للمدرسة لدى الفاعلين في مجالها، وتعايش العربية مع الأمازيغية، و ارتكاز العربية على الأمازيغية لنشر قيمها وبخاصة القيم الإسلامية، وأشار أنه يدرس الأمازيغية بالمدارس المغربية حوالي 500.000 تلميذ، مقابل 14000 أستاذ و1000 إداري و75 مفتشا، ونسبة تعميم الأمازيغية وصل حوالي 10٪ و12٪.

ورغم إقرار البرنامج الاستعجالي بأن الإستراتيجية اللغوية التي يتعين اتباعها في التعليم قضية حاسمة، فإنه لم يوليها الأهمية التي تستحق واكتفى بإحالتها على المجلس الأعلى للتعليم.

وإذا أردنا الحفاظ على التعليم العالي باللغة الفرنسية، لابد من تطوير مستوى التعليم باللغة الأمازيغية في الابتدائي والثانوي.

التاريخ:2012/03/30
العدد: 4625
الأحداث المغربية
الصفحة :28

مدرسة بلال بن رباح تفوز بجائزة محمد الجم للمسرح المدرسي

◄ سلا: عبد الإله عسول

في جو احتفالي،وبحضور عدد من الشخصيات الرسمية والفنية والتربوية، ، أسدل الستار الثلاثاء الماضي بالمركب الثقافي والسينمائي هوليود على فعاليات الدورة الأولى لجائزة محمد الجم للمسرح المدرسي، الذي نظمته جمعية أصدقاء محمد الجم للمسرح، بشراكة مع النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بسلا وبتعاون مع جمعية أبي رقراق.

وأشاد الفنان المسرحي عبد الحق الزروالي في تقرير قدمه باسم لجنة التحكيم، بالمستوى الفني لعروض المؤسسات التعليمية، ليتلو بعدها أسماء الفرق المسرحية الفائزة بجوائز المهرجان. حيث فازت ثانوية عبد العزيز بن شقرون وثانوية محمد الفقيه المريني التأهيلية، مناصفة بجائزة المشاركة. كما حصلت إعدادية السيدة الحرة وثانوية مولاي الطيب العلوي ،مناصفة على جائزة التشخيص.أما جائزة الإخراج، فعادت لمؤسسة الأمانة. وجائزة السينوغرافيا، كانت من نصيب مدرسة اشبيلية، فيما توجت مدرسة الكندي بجائزة العمل المتكامل. وتم في احتفالية كبيرة، الإعلان عن الجائزة الكبرى، التي فازت بها مدرسة بلال بن رباح.

وكانت أطوار هذه المسابقة قد افتتحت في حفل يوم 25 مارس 2012، بكلمات تقديمية لكل من محمد الجم، حدد فيها الغايات من إنشاء الجائزة. فيما ركزت مداخلة السعيد بلوط، نائب وزارة التربية الوطنية بسلا، على أهمية المسرح المدرسي، وعلى انخراط النيابة في إنجاح الجائزة. أما مدير الدورة، عبد المجيد فنيش، فقد تولى تقديم لجنة التحكيم، التي ترأسها عزيز الفاضلي، وضمت في عضويتها عبد اللطيف الدشراوي، نزهة الركراكي، عبد الحق الزروالي، بشرى أهريش وسلوى جانا.

كما عرف حفل الافتتاح، الذي قام بتنشيطه محمد الفاوي وسعاد خويي، وحضره مجموعة من المسؤولين والفاعلين في المجالات الثقافية والفنية والاقتصادية والإعلامية، من بينهم الكاتب العام لوزارة الثقافة، الكاتب العام لعمالة سلا، عمدة المدينة، مدير مسرح محمد الخامس، مدير الأعمال الاجتماعية لصندوق الإيداع والتدبير، المقاول ميلود الشعبي، عزيز موهوب، مليكة العماري، البشير عبدو، محمد عاطفي، عبد الكريم برشيد،المحجوب الراجي،... (عرف حفل الافتتاح)، تكريم مجموعة من الفاعلين في الحقل المسرحي، وهم المرحوم مولاي اسليمان العلوي، المرحوم محمد المهداوي، محمد السملالي، محمد تويرتو، الطيبي بن الشليح ومصطفى بلحاج.

التاريخ:2012/03/30
العدد: 4625

الأحداث المغربية

الصفحة :9

الرباط وفد دبلوماسي فرانكفوني يزور مدرستين

عبد الإله عسول

قام وفد دبلوماسي فرانكفوني متكون من ممثلين عن المعهد الثقافي الفرنسي وسفارات سويسرا وكندا وبولونيا وبلغاريا وممثل عن الطائفة الوالونية بالسفارة البلجيكية، يوم الثلاثاء 27 مارس الجاري بزيارة لمدرسة أحمد الشرقاوي ومدرسة علال بن عبد الله بمدينة الرباط، حيث قام الوفد بتوزيع بعض الهدايا على التلاميذ عبارة عن قصص مصورة وقبعات شمسية.

وتدخل هذه الزيارة التي حضرها نائب وزارة التربية الوطنية ، ومسؤول بوزارة الخارجية ،في إطار الاحتفال

خاص

عضوة من الوفد الديبلوماسي

باليوم العالمي للفرانكفونية، وتهدف إلى تقوية أواصر التواصل ودعم تعلم اللغة الفرنسية بالمؤسسات التعليمية العمومية بالمغرب.

التاريخ: 2012/03/30
العدد: 4625
الأحداث المغربية
الصفحة: 10

افتتاح المقر الجديد لأكاديمية جهة الرباط

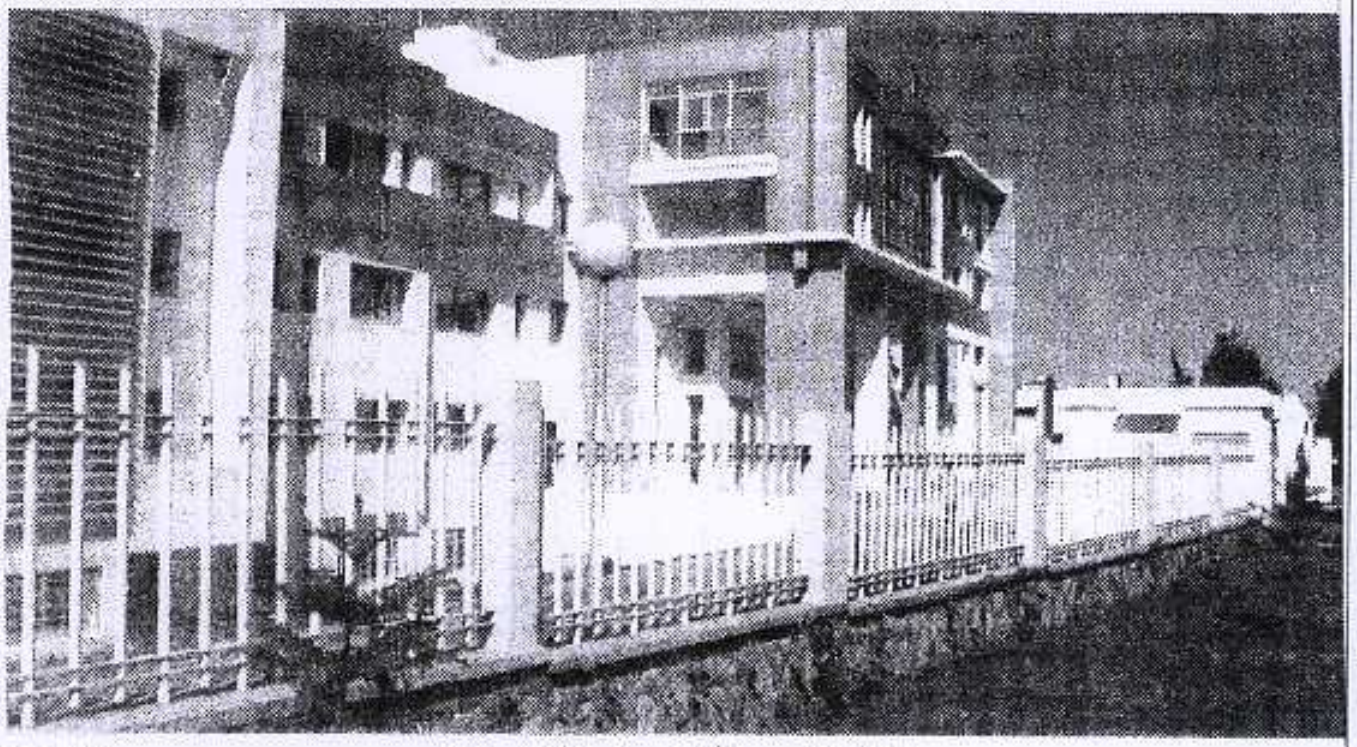

المقر الجديد لأكاديمية جهة الرباط (خاص)

◄ **الرباط: عبد الإله عسول**

أشرف يوم الاثنين 19 مارس الجاري، كل من وزير التربية الوطنية محمد الوفا، ومديرة أكاديمية جهة الرباط سلا زمور زعير التيجانية فرتات ونواب الجهة، وعدد من المنتخبين، وممثلي السلطة، والفاعلين التربويين والاجتماعيين على افتتاح المقر الجديد للأكاديمية بحي الرياض، الذي تم تشييده بتكلفة مالية توزعت على الأشغال بـ (36.120.132 درهم)، الدراسات بـ (2.080.506 درهم)، التجهيز بـ (5.900.000 درهم)، كما جاءت مساحات المشروع موزعة على الوعاء العقاري بـ (8406 مترمربع)، المساحةالمبنية (1710 متر مربع)، والمساحة المغطاة (6500 متر مربع).

من جهة أخرى علمت الجريدة، أن الوزير ترأس أشغال دورة المجلس الإداري لجهة الرباط بالمقر الجديد في نفس اليوم..

ومن المرتقب أن يتدارس المجلس، ميزانية سنة 2012 والمصادقة عليها ومناقشة عدد من القضايا والمشاكل التربوية التي تعيشها الجهة.

11

التاريخ:2012/03/30
العدد: 715
أخبار اليوم المغربية
الصفحة :6

حافلتان للنقل المدرسي

تم. أول أمس الثلاثاء بتاونات. تسليم حافلتين للنقل المدرسي لفائدة جماعتي بوعادل وسيدي امحمد بلحسن وسيارتي إسعاف لفائدة جماعتي أمساسة وبوهودة. وكذا كراس متحركة وعكاكيز لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة التي تم اقتناؤها ضمن برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وأوضح عبد الرحيم الوالي رئيس مصلحة التواصل بقسم العمل الاجتماعي بعمالة الإقليم. أن عدد سيارات النقل المدرسي بالإقليم بلغ 38 سيارة موزعة ما بين 20 حافلة ممولة في إطار برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. و15 حافلة في إطار برنامج التنمية المندمجة، وثلاث حافلات ممولة من طرف وزارة التربية الوطنية.

12

التاريخ:2012/03/30
العدد:..... 8139

الصحراء المغربية

الصفحة:2

مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة تنظم بالرباط منتدى لتوعية الشباب حول الاستهلاك المسؤول

■ الرباط (و م ع) – تنظم مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، غدا السبت، بالرباط، منتدى تخصصه لتوعية الشباب برهانات استهلاك مسؤول، واقتصاد أخضر مبني على الحفاظ على البيئة والموارد.

وينظم هذا المنتدى، الذي سيعقد بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية، بحضور العديد من الفاعلين من عالم التربية والتنمية المستدامة، في إطار الاحتفال بمرور عشر سنوات على «برنامج الصحافيون الشباب من اجل البيئة».

وأوضح بلاغ للمؤسسة، أول امس الاربعاء، أن المنتدى يروم، بالخصوص، فتح نقاش حول الأدوار الرئيسية لمختلف القطاعات في التوعية باستهلاك مسؤول، وتفاعل الشباب مع السوق المهنية، فضلا عن تعزيز مهاراتهم ليكونوا دعاة حماية البيئة والمواطنة البيئية.

فمنذ انضمامها في يوليوز 2002 لمؤسسة التربية على البيئة المتألقة في 60 بلدا في جميع أنحاء العالم، عملت مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة على تنفيذ برنامج للتربية على البيئة بمبادرة من هذه المنظمة، وأطلقت عليه «برنامج الصحافيون الشباب من اجل البيئة»، الذي يهدف إلى توعية وتدريب وتوعية وتثقيف التلاميذ على القضايا البيئية المحلية.

وأضاف المصدر ذاته أنه منذ إطلاق هذا البرنامج، أنجز أزيد من 17 ألف تلميذ في مختلف جهات المملكة تحقيقات صحافية حول مواضيع تتعلق بالمواضيع الرئيسية، منها، المدينة والفلاحة والمناطق الساحلية، والنفايات، والمياه، والطاقة والتنوع البيولوجي. ويجتمع في إطار هذا المنتدى، الذي سينظم تحت شعار «التربية والتوعية من اجل استهلاك مسؤول: دافعي من اجل التحرك» طلبة وأساتذة وممثلو وسائل الإعلام والمجتمع المدني والقطاعان العام والخاص.

وستصدر عنه توصيات قابلة للتطبيق في هذا المجال لتشجيع استهلاك وإنتاج أكثر مسؤولية.

وتضع مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، التي انشأها صاحب الجلالة الملك محمد السادس في يونيو 2001، والتي تترأسها صاحبة السمو الملكي الأميرة للاحسناء، قضايا التربية والتوعية البيئية في صلب المهمة الموكلة إليها، كما تنخرط، أيضا، في صلب الأهداف التي حددتها قمتا ريو عام 1992، وجوهانسبيرغ عام 2002، في مجال التربية من اجل تنمية مستدامة.

وتعمل المؤسسة، منذ تأسيسها، على تنفيذ برامج مبتكرة في التربية على البيئة كجزء من نهج تشاركي، يضم جميع الفاعلين، بدعم من المؤسسات الدولية المتخصصة ●

13

التاريخ:2012/03/30
العدد: 9055

رسالة الأمة

الصفحة :4

بيئة

● احتضنت ثانوية الأطلس التاهيلية بزاوية الشيخ ابتداء من السبت المنصرم أنشطة بيئية مختلفة، وقد سطرت إدارة الثانوية بمعية الطاقم التربوي وجمعية أباء وأولياء التلاميذ و الأندية العاملة بالمؤسسة برنامجا متنوعا في هذا الإطار. حيث عرف يوم السبت الماضي انطلاقا من الساعة الثانية بعد الزوال حملة تنظيف لمرافق الثانوية شارك فيها مجموعة من التلميذات و التلاميذ، وقد أطر هذا النشاط نادي الصحة و البيئة و الثقافة العلمية. بالموازاة مع حملة التنظيف شهدت المؤسسة أمسية ثقافية تضمنت مسابقة ثقافية لفائدة التلاميذ من تاطير الأستاذتين مريم عمراني زريغي و لمياء بوحرزية وعروضا للألعاب البهلوانية و الرياضية قدمها نادي أشريح الرياضي من تاطير الأستاذة أمينة رشدان.كما عرفت المؤسسة على مدار الأسبوع أنشطة في فن البستنة من خلال عملية تشجير لفضاء الثانوية. في حين تم تأجيل عرض بعنوان « البيئة... المنبع و المرتع وسر البقاء» إلى السبت المقبل. وقد سبق لثانوية الأطلس التاهيلية أن احتضنت أنشطة مختلفة هذا الموسم تراوحت بين الأنشطة الثقافية والصحية من خلال عروض حول السلامة الطرقية أضرار التدخين.

عبد العزيز المولوع

14

التاريخ:2012/03/30
العدد: 715

أخبار اليوم المغربية

الصفحة :2

«أديب» لا تستبعد وجود أطفال آخرين ضحايا للمتهم

حارس متهم باغتصاب طفلة عمرها 5 سنوات بالقنيطرة

■ م-ح■

اعتقلت مصالح الشرطة القضائية بولاية الأمن بالقنيطرة، مساء أول أمس الأربعاء، حارسا يشتغل بمدرسة خاصة، متهم باغتصاب طفلة تبلغ من العمر 5 سنوات بمرحاض مؤسسة تعليمية خاصة بوسط مدينة القنيطرة.

وتعود فصول هذا الحادث الذي اهتز له الشارع القنيطري، كما حكته الطفلة المكلومة للشرطة وكما روى تفاصيلها والداها، إلى مساء يوم الثلاثاء الأخير، حين طلبت الطفلة التي تدعى «د» وتدرس بالقسم الخاص بالفئة العمرية الصغيرة، من معلمتها الذهاب إلى المرحاض، فتعقبها الحارس المتهم وقام بمداعبة جسدها الصغير قبل أن يمرر قضيبه على فرجها الصغير ودبرها إلى أن بلغ مرحلة القذف.

وتضيف ذات الرواية أن الطفلة عادت إلى قسمها بدون أن تلاحظ معلمتها أي شيء، وما هي إلا دقائق قليلة حتى حان موعد خروج الأطفال من القسم، حيث حضر أب «د» لاصطحاب ابنته، وحين قام بحملها لإدخالها في السيارة، أثاره بلل في ثيابها، فظن أن ابنته قد تبولت في ملابسها، لكنه عندما وصل إلى البيت وطلب من الأم أن تغير ملابس الطفلة، اكتشفت الأم أن البلل تفوح منه رائحة المني الذي التصق بثيان الطفلة، فسارع الأب، الذي يشتغل إطارا بنكيا، إلى الاتصال بالشرطة وإبلاغهم بالواقعة، وسجل شكاية أرفقها بشهادة طبية تشير إلى أن الطفلة تعرضت لاعتداء جنسي خلف آثار احمرار بدبر الطفلة.

و قالت نجية أديب، رئيسة جمعية «ماتقيش ولادي» وسفيرة الطفولة العربية، في تصريح خصت به «أخبار اليوم» ان « أسرة الطفلة ربطت الاتصال بالجمعية التي تابعت فصول هذه القضية بمدينة القنيطرة، حيث طالبت الجمعية بالإسراع في توقيف المتهم وإخضاع الحجج للمعالجة التقنية والعلمية على اعتبار أن «مني» المتهم الذي التصق بجسم الطفلة وملابسها الداخلية، هو الدليل الوحيد الذي قد يقودنا إلى الجاني الذي يبدو انه اعتاد على فعلته، والله وحده يعلم عدد الأطفال الذين مارس عليهم شذوذه الجنسي قبل افتضاح أمره مع الطفلة د».

وقامت الشرطة القضائية لولاية أمن القنيطرة التي تحقق في الملف، بإحالة «الثياب» الخاص بالطفلة وعينات من لعاب المتهم على المختبر الوطني للشرطة العلمية والتقنية بالدار البيضاء، لمقارنة الحمض النووي.

15

التاريخ:2012/03/30
العدد: 4625

الأحداث المغربية

الصفحة :8

«أستاذ تارودانت» يلتزم الصمت في جلسات محاكمته

◄ تارودانت، موسى محراز

كانت عقارب الساعة في حدود العاشرة والنصف من صباح يوم الجمعة الماضي، وأمام مدرجات شبه فارغة بالقاعة رقم واحد، انطلقت فصول الجلسة المتعلقة بالملفات الجنحية التلبسية، لم يتجاوز عددها أربعة ملفات، وكان من بينهم ملف ما أصبح يطلق عليه منذ الحادي عشر من أكتوبر من سنة 2011 بقضية «أستاذ تارودانت المحتجز» حيث كان أول ظهور للمعني بالأمر منذ احتجازه كما صرح بذلك منذ سنة 2007 من طرف رجل أعمال ورئيس جماعة تنزرت التابعة لدائرة أولاد برحيل ضواحي تارودانت، ملف المتهم كان هو الأضخم حجما من بين الملفات المعروضة للمناقشة في ذلك اليوم، كما كان آخر ملف تم عرضه على الهيأة، ومع انطلاق مناقشة القضية تمت المناداة على المتهم والمتابع من طرف قاضي التحقيق في حالة اعتقال بتهمة النصب طبقا للفصل 540 من القانون الجنائي المغربي، وبقفص الاتهام وقف الظنين ويده من وراء ظهره ورأسه مطأطأ، فيما تخلف عن الجلسة دفاعه، وعلى الجهة اليسرى من الظنين، وقف دفاع المشتكي الذي سجل مؤازرته للمطالب بالحق المدني، التفت رئيس الجلسة إلى الظنين حيث تم تحديد هويته التي جاءت مطابقة لما ورد في محضر الضابطة القضائية، واسترسالا في مناقشة فصول القضية، تم تذكير المتهم بالتهمة المنسوبة إليه، النصب طبقا لفصل المتابعة، مع تذكيره بالمادة 385 من قانون المسطرة الجنائية التي تنص على أن المتهم له الحق في الدفاع عن نفسه أو تنصيب محام للدفاع عنه، الشيء الذي لم يجب عنه المتهم، كرر رئيس الهيأة السؤال الموجه إلى المتهم عدة مرات، مع تحميله المسؤولية لما يقوم به، «حنا أسيدي هنا راه محايدين، هيأة المحكمة كتقلب على الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة، وهاذ الصمت راه ما غادي إفيدك بوالو، خصك دافع على راسك أو دير ليك محامي» يقول رئيس الهيأة للمتهم، لكن دون جدوى، على العكس من ذلك تشبث المتهم بنهجه سياسة الصمت، الشيء الذي رأت معه الهيأة القول بتأخير النظر في القضية إلى يوم الجمعة المقبل 30 مارس من سنة 2012، وذلك بطلب من النيابة العامة قصد إحضار الشهود، وهو نفس المطلب الذي تقدم به دفاع المطالب بالحق المدني من أجل إعداد دفاعه وأداء الصائر الجزافي مع تحديد مطالبه المدنية.

ولمعرفة سبب صمت المتهم في جلسته المصيرية، وفي تصريح أدلى به شقيق الظنين لجريدة «الأحداث المغربية»، على أن ما أقدم عليه المتهم كان منتظرا، والصمت اعتمده كتعبير منه على عدم الرضى ضدا عن قرار المتابعة في حالة اعتقال المتخذ في حقه، مضيفا أنه سيظل صامتا طيلة فترة محاكمته.

التاريخ: 2012/03/30
العدد: 255.

الخبر

الصفحة : 8

انطلاق محاكمة زوج شوه وجه زوجته الأستاذة في التعليم الابتدائي

آسفي- أحمد الزوين

انطلقت أمس الخميس، أولى جلسات محاكمة (ع ـ ح) بالمحكمة الابتدائية بآسفي، والذي يوجد رهن الاعتقال على خلفية تشويه وجه زوجته الأستاذة في التعليم الابتدائي، التي عرضها لتعذيب وحشي نتج عنه تشوهات في وجهها بعدما تعرضت للضرب المتواصل والبرح لأزيد من ساعتين من قبل زوجها، الشيء الذي خلف لها آثار في أنحاء مختلفة من جسدها، وحسب مصادر مقربة من (الأستاذة) الضحية فإنها تعرضت للضرب والتعذيب أمام أنظار أبنائها حتى الإغماء، ليتم نقلها بعد ذلك على وجه السرعة إلى قسم المستعجلات بالمستشفى الإقليمي محمد الخامس بآسفي، في الوقت الذي أطلق زوجها ساقيه للريح هاربا من مسرح الجريمة التي اقترفها، إذ لم تستعد الزوجة وعيها إلا بعد مرور ساعات بقسم العناية المركزة وتلقيها للإسعافات الضرورية.

وكان وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بآسفي، قد أمر بوضع الزوج (ع ـ ح) رهن الاعتقال مباشرة بعد توصله بشكاية الزوجة (م ـ ج) مرفوقة بشواهد طبية وصور فوتوغرافية تثبت تعنيفها وتشويه وجهها نتيجة للضرب البرح الذي تعرضت له بمختلف أنحاء جسدها الذي كانت آثار الضرب واضحة عليه،

أرشيف

وقالت الأستاذة المشتكية في محضر استماع النيابة العامة إليها انها كانت تتعرض للضرب البرح من طرف زوجها لمدة فاقت 17 سنة، وهي المدة التي قضتها رفقة زوجها في بيت الزوجية كانت كلها رعب ومعاناة نفسية وجسدية. أما والد الضحية فأكد لبعض وسائل الإعلام أن ابنته الأستاذة كانت دائما تتعرض لأنواع من التعذيب النفسي والجسدي أمام أطفالها تسبب في تشويه وجهها، وأضاف بأن قضية ابنته تبنتها مجموعة من الجمعيات المحلية والوطنية الحقوقية مطالبة بإنصاف العدالة لها، وحمايتها رفقة أبنائها.

أما (م ـ ج) الأستاذة بالتعليم الابتدائي بآسفي، فقالت بأن بطاقتها البنكية كانت محتجزة من طرف زوجها طيلة هذه السنين، مضيفة بأن أبناءها لم يسلموا بدورهم من الضرب والتعذيب، وختمت شكايتها بالقول إن السبعة عشر سنة التي عاشتها مع زوجها كانت كلها عذاب تعرضت خلالها لجميع أصناف التعذيب الجسدي والنفسي

17

التاريخ :2012/03/30
العدد: 2864
التجديد
الصفحة :3

مسلحون يروعون ساكنة بسلا ويحاصرون ثانوية

عاش ساكنة حي «بيبينيير» بسلا ليلتي الخميس والأربعاء الماضيين حالة من الهلع والدعر، كما أصيب عدد منهم وأتلفت سيارات آخرين وتم محاصرة واقتحام إحدى الثانويات، وذلك بسبب هجومات متكررة للعشرات من الشباب تقول مصادر من الساكنة أنهم ينتمون إلى حي سيدي موسى وأنهم يحضرون إلى الشوارع مدججون بالأسلحة البيضاء وذلك حسب ذات المصادر في عملية انتقامية من الحدث الذي أدى إلى وفاة أحد شباب سيدي موسى على يد إبن أحد المحامين «بيبينيير».

محمد لغروس

18

التاريخ:2012/03/30
العدد 3721
الصباح
الصفحة:11

اعتقال تلميذ بتاونات قتل صديقه

أحالت مصالح الدرك الملكي بالورتزاغ بتاونات، قاصرا يتابع دراسته بالثالثة إعدادي بإعدادية تافرانت، على النيابة العامة باستئنافية فاس، بتهمة الضرب والجرح المفضي إلى الموت، بعد تسببه في وفاة زميله الذي يتابع دراسته في المستوى نفسه بالإعدادية ذاتها. وقالت مصادر الصباح إن نزاعا وقع بين التلميذين أثناء خروجهما من حصة دراسية، سرعان ما تطور إلى ملاسنات وتبادل للضرب، قبل أن يستل المتهم سلاحا أبيض كان بحوزته، عاجل به الضحية مصيبا إياه بجرح غائر في بطنه، عجل بوفاته بعد نقله إلى المركز الاستشفائي الجامعي بفاس.

واوضحت انه رغم سرعة التدخل في نقل الضحية إلى فاس، فإنه فارق الحياة بمجرد وصوله إلى قسم المستعجلات، متحدثة عن بحث فتحته مصالح الدرك، تم على إثره إيقاف التلميذ المعتدي، مشيرة إلى أن عملية تفتيش مباغتة، تم إثرها ضبط عدد من الأسلحة البيضاء بحوزة تلاميذ.

حميد الأبيض (فاس)

التاريخ:2012/03/30
العدد: 4625
الأحداث المغربية
الصفحة :6

انتحار تلميذ فشل في دراسته بسيدي بنور

أقدم تلميذ في ربيعه السادس عشر يوم الثلاثاء الأخير على وضع حد لحياته جراء تناوله لأقراص تستعمل في معالجة الحبوب من الحشرات، أو ما يعرف في أوساط الفلاحين بـ «حبة الخرك». واكتشف أهل الضحية الذي كان يدرس قيد حياته بسلك الثانوي الإعدادي، إقدامه على تناول هذه المادة السامة من خلال إحساسه بمغص شديد على مستوى البطن، ليتم نقله إلى مستشفى محمد السادس متعدد الاختصاصات بسيدي بنور، غير أن وضعه الصحي الحرج دفع الطاقم الطبي إلى إحالته على قسم الإنعاش بالمستشفى الإقليمي بالجديدة، حيث خضع لعملية غسل المعدة لكن دون جدوى.

◄ الجديدة :عبدالفتاح زغادي

التاريخ:2012/03/30
العدد: 4625
الأحداث المغربية
الصفحة :8

الرباط

المبرزون يقاطعون المباريات الوطنية

قررت السكرتارية الوطنية للأساتذة المبرزين بالمغرب، مقاطعة جميع أطوار المباريات الوطنية والفرنسية والامتحانات الكتابية والشفوية من اقتراح للمواضيع ومشاركة، وذلك في مختلف الأسلاك والمستويات التي يعمل بها الأساتذة المبرزون. علاوة على مقاطعة مجالس الأقسام بمختلف أطوارها وعدم تسليم النقط للإدارة وعدم المشاركة في المداولات.

وأوضح بيان صادر عن السكرتارية ليوم الأحد 25 مارس الجاري «أن الأساتذة يعلنون تشبثهم بمشروع النظام الأساسي المقدم للوزارة، والذي اعتبروه الحد الأدنى لإنصاف الفئة وأكدوا رفضهم لأية صيغة نظام أساسي لا تستجيب لانتظارات وطموحات الأستاذات المبرزات والأساتذة المبرزين.

◄ محمد عارف

التاريخ: 2012/03/30
العدد: 1716

المساء

الصفحة: 10

إضراب منشطي التربية غير النظامية

يخوض منشطو التربية غير النظامية المدمجين التابعين للجنة الوطنية للأساتذة المدمجين إضرابا أيام 2-3-4 أبريل المقبل مع وقفة احتجاجية أمام مبنى وزارة التربية الوطنية، للمطالبة بفتح حوار عاجل حول الملف المطلبي للأساتذة، المتمثل في احتساب سنوات العمل في التربية غير النظامية في الأقدمية العامة ماليا وإداريا وتغيير الإطار لجميع الأساتذة من التعليم الابتدائي إلى أستاذ الثانوي التأهيلي. وأدانت اللجنة تدخل القوات العمومية الأمنية بعنف في حق المحتجين، لتفريق الاعتصام المنظم أمام وزارة التربية الوطنية يوم الخميس الثامن من مارس الجاري.

التاريخ:2012/03/30
العدد: 22247.
العـــــلـــــم
الصفحة:الاخيرة

مسألة الساعة

منظومة التربية والتعليم إلى أين؟

4. التضخم الزائف والفعالية

محمد المدلاوي المنبهي
elmedlaoui@yahoo.fr

بينت الحلقة السابقة أن التضخم الزائف للموارد البشرية في قطاع التربية والتعليم خاصة من بين الظواهر والآليات التدبيرية التي تجعل هذا القطاع باهظ الكلفة بالقياس إلى مردوديته العامة. ويتمثل التضخم الزائف في جيش الموظفين «الأشباح» الذين ليس لهم حضور فيزيقي في الميدان من جهة، وجيش الموظفين «الطفيليين» من جهة ثانية. وتتمثل هذه الفئة الثانية في كل المناصب التي تحدث في القطاع لمجرد أن هناك من يطالب بها دون سابق طلب عرض في القطاع بناء على حاجيات موصوفة سلفا، أي كل توظيفات التهدئة الاجتماعية عن طريق الإدماج في الوظيفة العمومية، كما تتمثل في كافة المناصب التي يقابلها شغور فعلي في الميدان لكن لم يتلق أصحابها التكوينات اللازمة لها، ولا يخضع الالتحاق بها للمساطر الملائمة.

هذا الصنف الأخير، أي الموارد البشرية «الطفيلية» بالمفهوم الموصوف هنا، لا ينحصر مفعوله السلبي على الكلفة المالية من حيث إنه يشكل وجها من أوجه الهدر المالي، مثله في ذلك مثل صنف الموظفين الأشباح. إن مفعوله السلبي العام يتعدى الجانب المالي ليطال الجانب التربوي كذلك، فينعكس مباشرة على مردودية القطاع، في تضافر مع عوامل أخرى مما سبقت الإشارة إليه في الحلقة السابقة.

فزيادة على نصيب المفعول التربوي السلبي لكل الأفواج والدفعات التي التحقت بمهنة التدريس الميداني في الابتدائي والثانوي والعالي من مجرد باب الإدماج المباشر، في إطار سلسلة حلقات سياسة التهدئة الاجتماعية (حاملو الشهادات)، ودون أدنى تأهيل مهني مناسب للقطاع، وهو مفعول لا يحتاج بيان أثره السلبي إلى إثبات، هناك كذلك وجه آخر أخفى، إنه مفعول التضخم الطفيلي على مستوى مختلف الهياكل الإدارية والشبه إدارية للقطاع، خصوصا الهياكل المركزية والجهوية (وزارة، مديريات، نيابات، أكاديميات). فإذ للجانب الإداري والشبه إداري دور مهم في تدبير شأن المنظومة التربوية إداريا وبيداغوجيا، فإن هذه الهياكل كما هي عليه الآن، وزيادة على انعدام التكافؤ في تزويدها بالأطر باختلاف المؤسسات والجهات والأقسام والمديريات والنيابات والأكاديميات، وزيادة على تداخل اختصاصاتها وتكرارها وتنازعها أحيانا أفقيا أو عموديا ما بين الوزارة والأكاديميات والنيابات، هياكل يشكل كثير منها فوق كل ذلك جيوبا وأعشاشا ليس فقط للموظفين «الأشباح» كما تم توصيفهم، ولكن كذلك لموظفين من طبيعة طفيلية إما باعتبار المهام المبهمة التي يحسبون عليها، وإما باعتبار مدى أهليتهم الإدارية العامة، أو مدى معرفتهم بالشأن التربوي خاصة من حيث تكوينهم وطرق التحاقهم، أو مدى تجربتهم في ممارسة العملية التربوية في الميدان قبل الانتقال إلى الإدارة، أو باعتبار كل ذلك مجتمعا.

إن كثيرا من الأقسام «اللجن» و«الخلايا» في هذا المستوى أو ذاك من مستويات الهياكل الإدارية للقطاع، محشوة بنصيب كبير من أمثال تلك العناصر المنقطعة والمنبتة عن الميدان باعتبار تكوينها وتجربتها، والتي تتعامل، بحكم ذلك الانقطاع، مع الفاعلين الميدانيين كمجرد أرقام، ومع الحقيقة الميدانية كمجرد جداول. مرجعيتها في التعامل مع الطرفين هي ركام من «المذكرات» الصادرة عن نفس المصالح، تتراوح ما بين الناسخ والمنسوخ؛ أما لغتها في التواصل، فهي لغة التعليمات، والتوجيهات، والإشعارات الهاتفية، وحتى البريد الإليكتروني اليوم.

النتيجة العامة على المستوى التربوي لمفعول هذا الانقطاع والانبتات عن الحقيقة النوعية (نوعية القطاع) وعن الواقع الميداني (الممارسة) لهذه الفصيلة من الموظفين الذين يثقلون كاهل الإدارة، هي سجن الممارسين الميدانيين في سياج مركب من التعليمات والتوجيهات البيروقراطية والمذكرات المتوالية ما بين الناسخ والمنسوخ، سياج يسلب الممارس الميداني حريته المهنية، ويحول بينه وبين الإبداع المهني حتى في إطار المناهج التقليدية. وفي هذا الباب، أصبح حتى المرشد التربوي بدوره عبارة عن دركيّ «مفتش»، يسهر على تطبيق مذكرات بيروقراطية غالبا ما لا يفهم هو نفسه مضامينها بحكم لغتها الاستعجالية المبنية على مجرد استبدال مصطلحات بأخرى، كما تدل على ذلك نقاشات المرشدين التربويين في ملتقياتهم، حيث لا يتوفقون أبدا في فهم مشترك لتلك المذكرات البيروقراطية الاستعجالية، فيضيعون في نقاشات لا تنتهي حول تعريف المصطلحات (برنامج «الأهداف»، برنامج «الكفايات»، برنامج «التعلمات»)؛ ويكون الممارس الميداني في النهاية هو ضحية الفتنة التي يسببها جيش الموظفين الطفيليين الذين لا يجدون من مصدر للسلطة ولتبرير الوجود المهني، سوى تكثيف وتيرة التعليمات والتوجيهات والمذكرات ومطبوعات الاستبيانات المعقدة التي تشغل بال ذوي الكفاءات من المعلمين والمدرسين والأساتذة، وتنهك كاهلهم المهني، وتذهب بفعاليتهم وبمردودية مجهوداتهم.

22

التاريخ:2012/03/30
العدد: 4274.
المنعطف
الصفحة :4

التحضير للمؤتمر الوطني التأسيسي لجمعية الإدارة التربوية

■ بوسعيد محمد

أعلنت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني التأسيسي لجمعية الإدارة التربوية للتعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي ومؤسسات تكوين الأطر في الندوة الصحفية التي نظمتها يوم 24مارس 2012 باكادير عن توصلها بموافقة ممثلي 30إقليما لحضور اشغال المؤتمر الوطني التاسيسي الذي سينعقد يوم 1ابريل 2012 بمركب خير الدين ،وتنتظر حسم باقي الأقاليم في مندوبيها، أوضح السيد:احمد السعيد من اكادير أن هذه المحطة جاءت تتويجا لسابقاتها وثمرة لضرورة النقاشات واللقاءات بين مختلف مكونات هيئة الإدارة التربوية بشكل هادئ منذ تاسيس الجمعية جهويا في يناير 2010وما تلاه من هيكلة للجمعية إقليميا على الصعيد الوطني،وبعد أن اتضح نضوج الظروف الذاتية والموضوعية تقرر عقد المؤتمر التأسيسي إيمانا بوحدة مكونات الإدارة التربوية بالمؤسسات التعليمية وبأنها الكفيل بإعادة الاعتبار لأطر هذه الهيئة ،وبأنه سبيل النهوض بالعمل التربوي وتحسين جودته.كما اعتبر أن هذا التأسيس يهدف إلى تجاوز وضعية التشتت والبلقنة التي تضرب في العمق مصلحة الإدارة التربوية بالمؤسسات وتسيء للعملية التربوية والتعليمية ،حيث تطغى الأنانية الفئوية ويغيب استحضار المصلحة المشتركة.

بدوره اكد السيد:عبد القادر امين من انزكان ايت ملول بان محطة المؤتمر هي استكمال للبناء الذي انطلق منذ اكثر من سنتين،مركزا على كون هيئة الإدارة التربوية بهذه المؤسسات تشتغل كفريق متكامل يكمل كل عضو عمل الآخر ،وعلى هذا الأساس بني تصور الجمعية،وأشار إلى ان تسميات مكونات هيئة الإدارة التربوية المنصوص عليها في النظام الأساسي للمؤسسات التربوية هي تسميات مهام وليست إطارات(مدير ،ناظر،رئيس الأشغال،حارس عام ،مقتصد ،معيد...) ما يستوجب مراجعة النظام الأساسي وحل الإشكالية بما يكفل ضمان حقوق مختلف أعضاء الإدارة التربوية بالمؤسسة العمومية.

السيد إبراهيم اسفاوري من اشتوكة ايت باها شدد على أن بناء إطار يوحد بين كل مكونات الإدارة التربوية نابع من الإيمان بان الاتحاد قوة والتشتت ضعف، وان المستقبل للوحدة لا للتشتت،وأشار إلى أن الجمعية ليست بديلا للنقابات التي تتقاطع معها في بعض الأمور لإصلاح المنظومة التربوية .

جامع المرابط من افني اشار إلى أن مشروع الأرضية التاسيسية للجمعية تم بإشراك كافة مكونات الهيئة التربوية في إعداده،واعتمد مبدأ الوحدة اختيارا استراتيجيا للنهوض باوضاع الإدارة واطرها وبالمنظومة التربوية التعليمية،وانه حان الوقت لوضع الإدارة التربوية في صلب كل إصلاح والأخذ برأي الجمعية كقوة اقتراحية واحتجاجية لايمكن تجاهلها أو تغييبها.

بوشعيب الراوي من كلميم استحضر الصعوبات التي يواجهها العمل الوحدوي في ظل تنامي التشتت المقصود والمبيت بهدف إضعاف الإطارات التنظيمية ،مما خلق واقعا مريرا يؤثر سلبا على مردودية المؤسسة العمومية وظروف العمل بها،ما يطرح تساؤلات عديدة في ظل هذه البلقنة كما أشار إلى أن بعض التنظيمات الفئوية أصبحت تعي جيدا أن هذا التشتت لم يعد مجديا ،مستدلا بلجوء النقابات إلى العمل المشترك لإنجاح معاركها النضالية.

واكد المشاركون في الندوة انفتاح الجمعية على النقابات التعليمية من اجل المساهمة الفعالة في توسيع وتثبيت مجهودات الإداريين الهادفة إلى الإقرار بحقوق مختلف فئات الإدارة، لمواجهة قوى تسعى إلى تبخيس دور الإدارة التربوية وتحميلها مسؤوليات الفشل التربوي ؛ و تنسيق المجهودات مع باقي مكونات المجتمع من نقابات وجمعيات مهنية ومناضلي حقوق الإنسان لخلق قوة فعلية لتحقيق المطالب العادلة والمشروعة.

وطلب الحاضرون من وسائل الإعلام تسجيل اعتزاز اعضاء الجمعية بالانتماء إلى المؤسسة العمومية، واعتبار تمسكهم بوحدة هيئة الإدارة التربوية دفاعا عن المدرسة العمومية وتحسين مستوى المنظومة التربوية للرفع من قوة التحدي والتنافس لمؤسساتنا وطنيا ودوليا.

التاريخ :2012/03/30 العدد: 2864	التجديد	الصفحة :2

تلاميذ يهيؤون قاعة الدرس في إحدى القرى بعد فيضانات

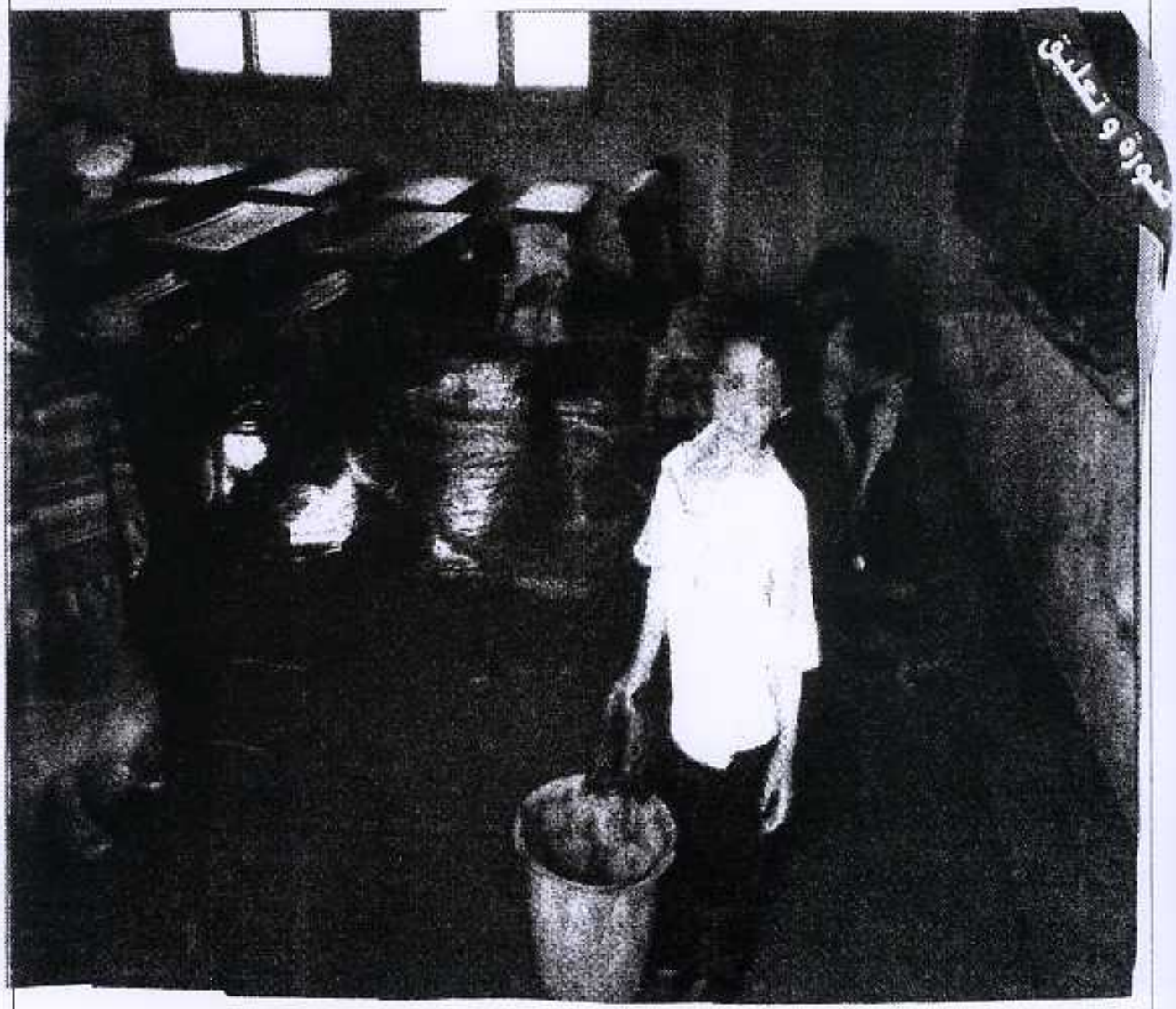

التاريخ:2012/03/30
العدد 3721

الصبـــــــاح

الصفحة:1

افتتاحية

■ د. خالد الحري

استثناءات

تستحق تقارير المجلس الأعلى للحسابات رميها بالورود لدورها في التدقيق والبت في الحسابات ومراقبة تدبير وصرف الأموال العمومية وإجراءات تنفيذ الميزانية.

ولا يملك اي متتبع إلا تثمين افتحاص القضاة الماليين لعدد من المؤسسات العمومية والمالية والأحياء الجامعية والمستنفيات والجماعات المحلية، حتى يتأكد المفسدون ان زمن «المال السايب» ولى إلى غير رجعة، وألا مسؤولية دون حساب. لكن تبقى نقط عالقة في تقارير المجلس الأعلى للحسابات تحتاج إلى إضاءة وإيلائها الأولوية.

لقد نجحت تقارير المجلس الأعلى للحسابات في الوقوف على أخطاء مسؤولين عن مؤسسات عمومية، وحددت سوء تسيير اخرين، واقترحت توصيات دقيقة تضمن تحسين مردودية بعض القطاعات، في خطوة إيجابية، لكن المجلس اكتفى، بالمقابل، بإثبات وتحديد المخالفات القانونية، ما جعل مجهودا كبيرا يتوارى بمجرد أن تضع الضجة الإعلامية أوزارها، حتى نشك في أن مؤسسات، أخضعت للافتحاص سابقا، ستقطع مع الاختلالات التي رصدها المجلس.

إننا بصدد هدر مجهود جبار لمؤسسة دستورية، يُفترض فيها استغلال ما يخوله لها القانون جيدا «للضرب دون تمييز»، حتى لا تتهم بغياب النجاعة في المراقبة أو لتحول إلى ورقة في يد السياسيين، فالتجرد في عملها يفترض ان تشمل المراقبة كل المؤسسات العمومية.

حين صدر تقرير سابق للمجلس أقيمت الدنيا ولم تقعد، وتساءل البعض عن جدوى هذه التقارير، إن لم يتحرك البرلمان لمساءلة الوزراء الذين تنتمي إليهم تلك المؤسسات المتورطة في قضايا الفساد المالي، بل حث آخرون على تشكيل لجان تقصي الحقائق لكشف المزيد من الاختلالات التي «تغرق» فيها مؤسسات الدولة، لتطوى الصفحة بعد إحالة ملفات قليلة على العدالة أو فتح البحث مع المتورطين في تبذير واختلاس المال العام.

إن الفترة الحالية تتطلب قرارات شجاعة وخطوات تتسم بالشفافية، حتى لا تتهم تقارير المجلس الأعلى للحسابات بالغموض، ومنها كشف معايير إخضاع مؤسسات عمومية دون غيرها للافتحاص واعتبارها من أولويات المرحلة، فلماذا لا يوجه المجلس قضاته إلى مؤسسات عمومية اخرى لم تطأها أقدام قضاة المجلس؟

مجرد سؤال ليس الغرض منه اتهام جهة ما، فتقارير المجلس اصبحت الآن أوسمة تعلق على صدور النزهاء وسوطا يُجلد به المفسدون.

التاريخ: 2012/03/30
العدد 10052

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 1

كلمة العدد

30 مارس، يوم ضياع الأرض!

منذ قرن من الزمن، اضاع المغرب سيادته على أرضه، وسلم بالحماية الفرنسية على الدولة وعلى الارض . ودخل في منطقة الدول الخاضعة للاستعمار.

وإذا كان من الواضح ان المغاربة قاوموا بشراسة وبطولة وثقان دخول المستعمر، ولم يسلموا بما سلمت به الدولة المركزية، فإن فرض عقد الحماية يستوجب بالفعل العودة الى اصل الداء فيه.

فقد استطاعت دول اوربا في تلك الفترة من بداية القرن الماضي،ان تفرض استعمارها، كاعلى اشكال الهيمنة واستغلال الثروات واستعباد الشعوب، لأنها كانت قادرة بفعل الثروة والتقدم العلمي والحربي، وبفعل وجود رغبة الهيمنة على ان «تسوق» شعوبا بكاملها إلى لحظة الاستعباد.

إن الحماية كلمة لا تلخص حقيقة ما وقع، لأن الحقيقة تقوم على السيطرة، بعد ان تم ترقيعها بعقد يقنن الاستسلام والتخلي عن سيادة البلاد والخنوع الإرادي لدولة مستعمرة.

لقد كانت تلك اللحظة، رمزيا ونفسيا لحظة انهيار وسقوط اخلاقي، كما هي لحظة تاريخية تستوجب إمعان النظر في حقائق تلك الفترة.

فما كان يمكن ان نستعمر، لو لم نكن قابلين للاستعمار ، على مستويات التقنية الحربية والتفوق العلمي والسطحية العقلية والتازيم الداخلي، وكذا التخلف الفكري والمادي.

لقد اتضح ان الدول التي دخلتها الحداثة المادية، عبر المعرفة والعلم والاحتكام الى الذكاء البشري، والايمان بقدرة الانسان على تغيير واقعه وترويض الطبيعة من حوله، استطاعت ان تجعل من الدول التي تجاهلت شروط الحداثة العلمية والمادية ، واستنساخ التاريخ الجامد، وتعليب القدرة العقلية للشعوب ومواجهة كل اشكال التقدم، جعلت منها دولا تابعة مسخرة قادرة على التسليم بما يريده الاستعمار القوي.

واضح ان عوامل كثيرة تشابكت وتفاعلت بين استراتيجيات الدول الكبرى، وبين تقسيم النفوذ بينها وبين الشروط الداخلية للدول التي خضعت للسيطرة. لكن الثابت ، انه خلال القرون الاخيرة ، كانت دول الخضوع الى السيطرة الخارجية هي نفسها تقريبا.

وإذا كان المغرب قد استطاع ان يحافظ على حريته وتميزه، إبان الحكم العثماني، فإنه لم يستطع الحفاظ على ذلك في شروط جديدة، وغير مسبوقة من تطور الدول الاوروبية.

النخبة التي كانت تتحكم في القرار كانت لها مسؤولية في ما حدث، كما ان سكوت بعضها في ما بعد عن مواجهة ما ترتب عن استسلام الدولة المركزية، عطل قدرات الشعب في المواجهة نسبيا.

اما الجزء من النخبة الذي حاول التعاطي مع العصرنة في المغرب، لقي مواجهات واتهامات وتجريما من طرق الطرقيين الذين اعتبروا ذلك التعامل، بما فيه اللباس، خروجا عن العقيدة ومروقا وإلحادا حتى، بل تعدت الطريقة الباهتة لهؤلاء هذا الحد واعتبرت كل اختراعات البشرية مسا من الشيطان.

لحظة إفتاء رهيبة رافقت التخلف العلمي والاقتصادي والثقافي، بررت التقوقع والابتعاد عن العالم.

التاريخ:2012/03/30
العدد: 715

أخبار اليوم المغربية

الصفحة :1

افتتاحية

فاتورة الفساد

■توفيق بوعشرين■

مرة اشتكى سياسي عربي من الصحافة ومن كونها تكتب الأكاذيب عن السياسيين، فرد عليه زميله المجرب قائلا: «احمد الله انهم يكذبون عنا بعض الأكاذيب، لأنهم لو نشروا حقيقة ما نحن عليه لكان وضعنا اسوأ مما هو عليه الآن».

تذكرت هذه الواقعة وأنا أطالع التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات، وقلت في نفسي إن عددا كبيرا من المسؤولين السابقين واللاحقين في الوزارات وفي المؤسسات والمقاولات العمومية شعروا بالارتياح أمس وهم يقرؤون تقرير أحمد الميداوي، وداعي الارتياح أنه لم يصل إلى كل الحقائق في ملف الاختلالات التي يمكن تكييف بعضها على أنها جرائم مالية، ويمكن اعتبار البعض الآخر جزءا من أخطاء الإدارة والتسيير.

الفساد صار ثقافة لها جذور عميقة في الإدارة المغربية، والمفسدون أصبحوا أكبر حزب سياسي في المغرب، والمالية العامة استحالت دجاجة تبيض ذهبا كل يوم، ولا تحتاج صاحبها إلى بذل مجهود من اجل تحصيل أرباح خيالية، لأن بيت مال المغاربة ليس له رب يحميه، والمغاربة يقولون في حكمتهم المتوارثة: «المال السايب يعلم السرقة».

الآن نطرح السؤال الأكبر: «لماذا ينخر الفساد والخلل والهدر المؤسسات العمومية؟».

الجواب الأول: لأن الرقابة غير موجودة، والجواب الثاني: لأن الإطار التشريعي فيه فراغات وثقوب أصبح الفيل يدخل ويخرج منها بسهولة متناهية وبسر كبير. والجواب الثالث: لأن القضاء عاجز عن الوصول إلى عش الدبابير، لأنه، من جهة، قضاء ضعيف لا سلطة له، ثم إنه قضاء لا يتمتع بالاستقلالية التي تجعل له اسنانا وأظافر وأنيابا يخاف منها الجميع.

مع ذلك، تبقى هذه الأجوبة ناقصة، ونحتاج إلى الرجوع إلى تاريخ المغرب القريب والبعيد، وإلى السياسات المتبعة من قبل السلطة، التي كانت ولا تزال تعتبر الفساد في الإدارة وهدر المال العام من المشاكل الثانوية في الدولة، لتكتمل الصورة ويكون الجواب وافيا. بل إن السلطة في المغرب اعتبرت، في يوم من الأيام، أن الأموال المنهوبة بمثابة رشوة لشراء ولاء النخب التكنوقراطية أو النخب القادمة من الأحزاب الإدارية، جزاء قبولها بأن تكون واجهة شكلية للحكم دون أن تكون فعلا هي الحاكمة، فكان أن أعطيت الضوء الأخضر لكي تدخل إلى ضيعة المال العام، وأن تنهب كما شاءت، لأن ذلك هو المقابل المادي لأداء دورها كـ«كومبارس» في مشهد سياسي أقصيت منه الأحزاب التي تملك تمثيلية حقيقية في المجتمع، واستبدلت بكائنات انتخابية ثلثت على صناديق الاقتراع بالتزوير ولعبة المال والنفوذ. فطبيعي جدا أن تتصرف في موقع المسؤولية كمن عثر على كنز في أرض الآخرين، وعليه أن يملأ جيوبه وخزائنه وجيوب أقاربه وخزائنهم، بنهم وبسرعة، قبل أن يأتي أصحاب الأرض.

لم يكن غريبا أن يفوز حزب العدالة والتنمية بأكبر عدد من المقاعد في البرلمان، لأنه خاض حملة ناجحة تحت شعار: «صوتك فرصتك لمحاربة الفساد والاستبداد». المغاربة يعرفون باحتكاكهم بالإدارة وبمؤسسات الدولة، أن الفساد أصبح وحشا كاسرا في المغرب، وأن هذا الوحش طور آليات وميكانيزمات وشبكات وجماعات ضغط نافذة وقوية تدافع عنه، وأن وسائل الإغراء في يد وحش الفساد لا تقاوم في الغالب، لأن مفعول المال يظل دائما سيد الموقف، خصوصا في غياب سلطة القانون.

إن الفساد الذي يأكل مقدرات البلاد ومواردها لم تعد له كلفة اقتصادية فقط، بل صارت له فاتورة سياسية تهدد استقرار الأنظمة، فالذين خرجوا إلى الشوارع في تونس صبروا على استبداد بنعلي، إلا أنهم لم يصبروا على فساد «الطرابلسية»، ونفس الأمر تكرر في القاهرة المحروسة.

التاريخ :2012/03/30
العدد: 2864

التجديد

الصفحة :1

رأي

البحث العلمي والواجب الرسالي

التركيز على أوجه القصور والاختلال في الجوانب المالية على أهميته، والتي يكشف عنها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، لا ينبغي أن يصرف الرأي العام عن ملاحظة ورصد منسوب القيم الحضارية في هذه الأمة، والتي تعتبر مؤشرات حقيقية لمعرفة مستوى الجاهزية الذاتية للأمة لإنجاز التنمية المطلوبة.

في هذا السياق، نتوقف على ثلاث ملاحظات أوردها تقرير المجلس الأعلى للحسابات بخصوص قضية البحث العلمي لدى ثلاث مؤسسات جامعية هي جامعة الحسن الثاني، وجامعة محمد الخامس، والمعهد العالي للإعلام والتواصل:

- الملاحظة الأولى: غياب أي وثيقة تحدد استراتيجية هذه المؤسسات الجامعية في البحث العلمي مشفوعة بخطط سنوية.
- الملاحظة الثانية: ضعف شديد على مستوى الإنتاج البحثي، وعدم الاستفادة من البنيات والتجهيزات التي أحدثت لتطوير البحث العلمي، إلى درجة أن أحد هذه المؤسسات، رغم إحداثها لمركز للبحوث والدراسات سنة 1996، إلا أنها لم تنتج أي بحث أو دراسة باستثناء الدراسات التي ينتجها الطلبة لزوما في فترة التكوين.
- الملاحظة الثالثة: أن هذه المؤسسات لا تضع وضعية المنجزات بالشكل الذي يمكن الاستفادة منها لاستدراك الخلل وتحسين الأداء وأنها تفتقد لنظام تقييم البحث العلمي.

هذه الملاحظات التي تعطي صورة واضحة عن وضعية البحث العلمي في الجامعات المغربية، تطرح علامات استفهام كثيرة، خاصة وأن العديد من الباحثين الجامعيين المغاربة يشتغلون وبكثافة لمصلحة مختبرات بحثية أجنبية، وتضم الجامعات الأجنبية أبحاثهم إلى رصيدها في البحث العلمي، بل إن العديد منهم يشتغلون لصالح مكاتب دراسات أجنبية تعطى لها صفقات إعداد دراسات لصالح قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية عديدة.

فهل يتعلق الأمر بضعف مستوى البحث العلمي لدى الباحثين المغاربة في الجامعات المغربية كما كان تشخيص الدراسة التي أنجزت زمن وزير التعليم السابق السيد أحمد اخشيشن، أم أن المشكلة تكمن في جوانب أخرى لم تستطع عين قضاة المجلس الأعلى للحسابات أن تبصرها.

إن الهجرة العلمية إلى المختبرات الأجنبية، واشتغال كثير من الباحثين المغاربة لفائدة الجامعات ومكاتب الدراسات الأجنبية، يطرح سؤال البيئة المساعدة على البحث العلمي في المغرب، والدافع الذي يجعل الباحث المغربي ينتج الدراسات بعيدا عن جامعته.

المفارقة أن نسبة مهمة من ميزانيات مختلف القطاعات الحكومية تتوجه إلى القيام بالدراسات التي غالبا ما تفوز بصفقاتها مكاتب دراسات أجنبية لا تملك سوى أن تستعين بالباحثين المغاربة في أداء مهمتها المؤدى عنها بالعملة الصعبة، ليصب الإنتاج البحثي هؤلاء في رصيد هذه المكاتب دون أن تستفيد الجامعة المغربية منه شيئا، مع أنه كان بالإمكان في إطار المجهود الوطني التنسيق مع مراكز الأبحاث في الجامعات، أن تنشأ مراكز أبحاث كثيرة في الجامعات المغربية، وأن تتحول إلى مكاتب دراسات تحمل الصفة القانونية للمنافسة في طلبات العروض وتعطى لها الأولوية وذلك حتى يصبح البحث العلمي مواكبا لمتطلبات النسيج الاقتصادي الوطني وملبيا لاحتياجاته. إن أبسط النتائج التي يمكن أن تتحقق بهذا الإجراء البسيط، أن تحدث البيئة المساعدة للبحث العلمي، وأن تتوقف عملية الهجرة العلمية إلى الجامعات الأجنبية، وأن تتمكن الجامعات المغربية من موارد مالية مهمة للارتقاء ببنية البحث العلمي، وأن يتم الاعتماد على الخبرة المغربية، وألا تتكلف الدولة بإهدار رصيد هام من العملة الصعبة، وأن تعود الثقة إلى الجامعة المغربية.

إن التشخيص الذي يجعل من غياب البيئة المساعدة على البحث العلمي سببا رئيسا في تراجعه لا يعفي الباحثين الجامعيين المغاربة من المسؤولية خاصة إذا ما توفرت شروط البحث العلمي، وتهيأت الاستراتيجية الوطنية المطلوبة. إذ لا ينبغي أن نغفل البعد الوطني والرسالي في هذه العلمية، لاسيما وأن المغرب يعيش لحظة تحول سياسي ديمقراطي تتطلب قدرا من الجاهزية والتضحية والرسالية لإعادة الثقة في الجامعة وجعل البحث والارتقاء بالبحث العلمي ليكون أداة حقيقية لخدمة النسيج الاقتصادي الوطني.

بلال التليدي

28

التاريخ: 2012/03/30
العدد 2415
النهار المغربية
الصفحة: 1

افتتاحية

الحكومة ورجالات الدولة

تنتج الدولة عبر تاريخها رجالات وكفاءات سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية وثقافية وعلمية وقس على ذلك نخبا في باقي المجالات، وهذه الكفاءات ليست طارئة على المجتمع ولا هو استوردها من مكان آخر، ولكنها نتاج سيرورة المجتمع وصيرورته. وهي نتاج جهد مجتمعي تم صرف مال عام من أجل تكوينها، ولذلك فإن أي مواطن مغربي ذي كفاءة عالية في مجال من مجالات إنتاج المعرفة هو ملك لكل المغاربة وهو ملك للمغرب البلد الذي أنتجه.

ومن أوجب واجبات الحكومة، أي حكومة، هو تفعيل هذه الطاقات والكفاءات والاستفادة من خبراتها وقدراتها العلمية وتخصصاتها الدقيقة.

فالكفاءات لا يمكن إنتاجها بين ليلة وضحاها كما أن الوزير لا يصنع في خمسة أيام.

إن مشكل بنكيران ووزراء العدالة والتنمية هو هذه العجرفة الزائدة عن حدها وحدودها، التي تجعلهم لا يأبهون بالآخرين ولا بمن يوجد جنبهم ولا بما يختزنه المغرب من كنوز في العلم والمعرفة ويرفضون الاستماع إلى الخبراء والطاقات بدعوى أن الكل ضدهم.

وخير جواب على طريقة تعامل الحكومة مع الكفاءات والطاقات هو ما قاله عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب، الذي أشار إلى أن "الحكومة تشتغل لوحدها وكأنها في جزيرة معزولة".

فأن يصدر هذا الكلام عن مسؤول سام والمكلف الأول بالمال فيعني أن الأمور وصلت حد الفصام النكد بين الحكومة وأطر وكفاءات الدولة، وقد سبق للجواهري أن قال أكثر من مرة إنه مستعد لتقديم كل الأرقام والتقارير والتحليلات لبنكيران إذا تواضع. لكن يبدو أن بنكيران لن يتواضع لأحد.

فمعنى هذا واحد وخلاصته واحدة. كل وزير من العدالة والتنمية يقول أنا وبعدي الطوفان.

لكن ثقافة المغاربة هي ثقافة المجموع وثقافة الجماعة، فقد حاربنا الاستعمار مجتمعين وواجهنا سنوات القحط بتضامن نادر.

لكن تبين أن حزب العدالة والتنمية شرع في إقصاء كل الكفاءات، ولم يركز على الأطر أثناء تشكيل الحكومة، بل جلب الأوفياء في الحركة الدعوية وشتان بين القضيتين، ولم يجلب للمغرب كفاءات من قبيل الفاسي الفهري في الديبلوماسية ولا مزوار في المالية ولا المرحوم مزيان بلفقيه وغيرها من الأسماء اللامعة التي تندب اليوم حظها أمام الأسماء الباهتة والنكرات التي تحولت إلى الحكومة.

فبنكيران يعرف أن الوزارات مليئة بالأطر الكفأة وهي خريجة كبرى المعاهد والجامعات الدولية لكنه لا يريد أن يشركها معه في التدبير. مع العلم أن الإطار لا لون له غير أن له طعما واحدا هو طعم المغرب وحمل الراية المغربية وتنمية البلد وتقدمه.

إن تقدم المغرب في ظل حكومة بنكيران رهين بأن يتخلى حزب العدالة والتنمية عن الفكر الإقصائي، وقد تبين أنه حزب إقصائي، وبطريقته في التدبير جعل كل الوزارات واقفة ومتوقفة لأن الجميع ينتظر التغييرات وسيف العدالة والتنمية ليطير برؤوس كي يضع مكانها رؤوسا من الموالين للحزب والحركة، لأنه لا يثق في الأطر المغربية

التاريخ:2012/03/30
العدد: 6599

بيان اليوم

الصفحة:1

يومنا

مؤتمر اتحاد كتاب المغرب

محتات الرقاص

اعلنت اللجنة التحضيرية عن تاجيل المؤتمر الثامن عشر لاتحاد كتاب المغرب إلى حين توفر الشروط اللازمة لتنظيمه، وذلك في سقف زمني لا يزيد عن شهرين، ويرجع هذا القرار، بحسب المنظمين، إلى تداعيات تاخر المصادقة على قانون المالية على التزامات الشركاء الرئيسيين والجهات العمومية التي اعتادت دعم الاتحاد.

إن مؤتمر منظمة ثقافية وطنية مثل اتحاد كتاب المغرب، يستحق ان يمثل حدثا وطنيا متميزا، ويكون مناسبة وواجهة لطرح الاسئلة الكبرى التي تفرض اليوم نفسها مغربيا وعربيا وكونيا، ولهذا، فان انعقاد المؤتمر وإنجاحه مسؤولية مشتركة بين اعضاء المنظمة ومجموع النخب السياسية والثقافية والإعلامية والحقوقية، وايضا الجهات العمومية التي يفترض ان تدعم الاتحاد في هذه المحطة البويبلية وتحرص على توفير الشروط المادية واللوجيستيكية اللازمة.

مؤتمر اتحاد كتاب المغرب ينعقد بعد فترة من التجاذبات الداخلية عاشت المنظمة على إيقاعها في السنوات الأخيرة، ويحل ايضا ضمن سياقات سياسية مختلفة، خصوصا في المنطقة العربية، وهي تحولات افرزت بالشك اسئلة جوهرية على للأدباء والمثقفين ومجموع النخب الوطنية مواجهتها وتاملها والبحث لها عن أجوبة وعن متطلومات تفكير، بغاية المساهمة والفعل في ديناميات مجتمعاتنا وشعوبنا.

وفي نفس الوقت، فان مؤتمر اتحاد كتاب المغرب سيعيد إثارة الأسئلة المبدئية المرتبطة بالدفاع عن حرية الإبداع والفكر والتعبير والكتابة والنشر، وسيطرح من جديد اسئلة الكتاب وتداوله، وإشكاليات القراءة وضرورة دعمها، وهي كلها اسئلة لابد من الاستمرار في طرحها، وفي الدفاع عنها، لكنها هذه المرة تفرض نفسها في سياق سياسي وطني مختلف يتطلب من النخبة الثقافية والفكرية حسن قراءة تفاصيله واسئلته ومستقبله، ومن ثم الإسهام في تقوية الانتباه واليقظة في المجتمع، وفي إعلاء قيم العقل والحرية والاختلاف.

ومن المؤكد كذلك ان المؤتمر الثامن عشر لاتحاد كتاب المغرب ستحيط به اسئلة مستجدة اخرى ذات صلة باشتغالات الأجيال الجديدة من الكتاب والمبدعين، وايضا بما يفرزه يوميا التطور التكنولوجي، بما في ذلك على مستوى فعل الكتابة والنشر والتداول والقيم، وهي قضايا لابد لمنظمة مثل اتحاد كتاب المغرب أن تحضن النقاشات بشانها، وتطور فضاءات للتفاعل معها.

ربما يثار لدى البعض اليوم نوعا من الحنين لاتحاد كتاب المغرب زمن العقود الماضية، ويبدأ في إجراء المقارنات غير المجدية بين المواقف والأشخاص والعلائق والشعارات، ولكن الأساس اليوم هو ان المغرب المعني باسئلتنا كلها وبنضالنا كله هو مغرب اليوم، ومغرب الغد، وبالتالي سيكون من الخطورة بمكان ان يتزعم كتاب ومثقفون حملة جر الاتحاد والبلاد و...العقل إلى الخلف.

الأهم هو في اسئلة وقتنا هذا، وفي اشتغالات الحاضر والمستقبل...

مؤتمر جديد في محطة جديدة، تلفه أسئلة مستجدة في سياق سياسي ومجتمعي جديد.

نتمنى لصناع انوائنا وافكارنا النجاح.

Royaume du Maroc

Ministère de l'Education Nationale

Bulletin de Presse

Vendredi 30 mars 2012 **Numéro : 4267**

Titres	Page
• Les heures légales de vacation	1
• "**Hand in Hand**" pour lutter contre l'abandon scolaire	4
• **Editoriaux**	7

Division de la Communication -Service de Presse
Tél. : 0537 687 252 Fax : 0537 687 255

Date 30/03/2012
N: 164

L'OBSERVATEUR DU MAROC

PAGE: 6

El Ouafa menace

Mohamed El Ouafa, le ministre de l'Education nationale, pourrait supprimer l'avantage dont bénéficient les professeurs du second cycle. Les huit heures légales de vacation pourraient donc sauter, ce qui est bien une mauvaise nouvelle pour les concernés. Le ministre veut, par cette mesure, encourager l'embauche par le privé des diplômés chômeurs. Les écoles privées rétorquent qu'elles n'ont pas les structures pour former les nouvelles recrues.

Mohamed El Ouafa.

Date 30/03/2012
N : 136

LE TEMPS

PAGE: 6

«Le Roi m'a demandé de satisfaire les doléances des enseignants»

Mohamed El Ouafa,
Ministre de l'Enseignement
Lors de la réunion du Conseil
d'administration de l'académie régionale
de l'enseignement à Marrakech.

Date 30/03/2012
N : 6529

LIBÉRATION

PAGE: 1-3

Pour protester contre la hausse des frais de scolarité

Journée école morte dans les établissements de l'enseignement du français à l'étranger

«Les élèves à la maison et les parents devant les écoles». C'est l'action de mobilisation que mène aujourd'hui l'Union des conseils des parents d'élèves scolarisés dans les établissements gérés par l'Agence de l'enseignement du français à l'étranger.

Ce vendredi 30 mars a été décrété journée «école morte» dans plusieurs villes du Maroc, accueillant ces écoles appartenant au réseau EGD et un sit-in de protestation est organisé ce matin, de 8h à 9h, à Rabat, devant le lycée Descartes.

Par cette action, des associations comme l'Union des conseils des parents d'élèves entendent protester de manière forte contre la hausse vertigineuse des frais de scolarité et du droit annuel d'inscription. Après un plan de hausse de tels frais -une hausse de 12% survenue en mars 2009 répartie sur 3 ans-, les parents des élèves marocains et étrangers tiers viennent d'être informés de nouvelles hausses.

«Il faut savoir qu'un élève de nationalité française scolarisé au primaire paie 19.890 dhs. Un élève marocain de même niveau doit débourser 27.920 dhs alors qu'il en coûtera 38.520 dhs à un élève étranger tiers», explique une Marocaine dont les enfants sont scolarisés dans l'une des écoles du réseau. Pour l'Union des conseils des parents d'élèves, ces hausses de frais de scolarité tiennent à une explication.

L'Agence de l'enseignement du français à l'étranger qui est la gestionnaire directe de ces établissements s'est vu ajouter une nouvelle attribution : celle de la responsabilité des charges immobilières. En clair, l'entretien et la rénovation des établissements en question relèvent de l'Agence de l'enseignement du français à l'étranger. Les choses se compliquent un peu plus lorsque l'on sait que l'Etat français n'accorde pas la moindre subvention dans ce sens à l'agence. «En l'absence de subventions de la France, ce sont les parents d'élèves qui paient. A cela il convient d'ajouter que les hausses programmées ne correspondent pas aux revenus des familles dont les salaires n'augmentent pas forcément au même rythme que les exigences de l'agence», s'indigne ce père de famille. L'Agence de l'enseignement du français à l'étranger a-t-elle les moyens de sa politique et de ses ambitions ? Fait-elle le vœu de former désormais les élèves appartenant à une élite financière ? Autant de questions qui traduisent les inquiétudes des parents.

NARJIS RERHAYE

Date 30/03/2012
N 14695

LE MATIN

PAGE : 9

Évènement caritatif

«Hand in Hand» pour lutter contre l'abandon scolaire

L'association estudiantine « Hand in Hand » de l'Université Al-Akhawayn organise son événement annuel phare «le Fun Run» le 7 avril 2012. Cet évènement représente pour l'association la principale source de levées de fonds, qui ont pour but de financer ses différents projets. L'évènement de cette année est unique en son genre, car, mené à bien, il découlera de la création d'un centre d'éducation non formelle à Azrou. Le principal objectif est d'accumuler une levée qui s'élèverait à 1.000.000 MAD pour pouvoir financer la construction du centre pour les enfants d'Azrou. La finalité de ce centre est la lutte contre l'abandon scolaire, un fléau qui frappe constamment la région d'Azrou - et la mise en place d'un système d'apprentissage de métiers professionnels au profit des élèves qui ne pourront pas être insérés dans le système scolaire. Le programme de la journée comporte une kermesse autour du thème «mangas», animée par les organisateurs du «Manga Afternoon» (événement national de mangas), et une soirée de gala combinant humour, chant et animation.

4

Date 30/03/2012
N: 4649

LA VIE ECO

PAGE: 8

Lutte contre l'analphabétisme... 2.0

Alors qu'on se bat toujours pour lutter contre l'analphabétisme en langue arabe, voilà que des écoles commencent à proposer des programmes en français, certainement pour des personnes ayant déjà un certain niveau en arabe ■

Date 30/03/2012
N: 372

CHALLENGE

PAGE:66

Le protectorat, un siècle après

PAR JAMAL BERRAOUI

En mars 1912, le Maroc perdait son indépendance par le traité de protectorat, qui intervenait après celui d'Algesiras annonçant cette mise sous tutelle. Certains historiens situent le début du déclin de l'Empire chérifien à la fin du règne de Moulay Hassan 1er. D'autres le contestent en rappelant que ce sultan a dû combattre durant tout son règne des révoltes tribales, que le rayonnement régional en a pâti. Pour ces historiens, le Maroc a raté le coche suite au décès de Mohamed Ben Abdallah. A ce Sultan lumineux, qui voulait inscrire le Maroc dans la modernité, renforcer les relations avec l'Europe, force émergente, a succédé à son frère, intégriste, qui a fermé les frontières et interdit le commerce avec les chrétiens. Ce Maroc ne pouvait connaître que le déclin, alors que ses voisins du Nord préparaient les bases matérielles de la révolution industrielle, qui allait s'appuyer sur la colonisation pour son essor.

Le Maréchal Lyautey a fixé les limites de la colonisation française en rappelant que le Maroc est «*une nation pétrie d'histoire*». Ses concitoyens ont pu constater que la résistance armée à la pénétration française a duré jusqu'en 1936, alors que le mouvement national s'organisait déjà. Dans ses mémoires, Edgar Faure souligne les particularités du Maroc et le poids de son histoire lorsqu'il s'agissait de décoloniser. Il rappelle en particulier une rencontre avec feu Abderrahim Bouabid où celui-ci refuse toute négociation sans le retour de Mohammed V. Le texte est savoureux, Faure avouant ne pas comprendre «*qu'un socialiste moderne s'attache à une monarchie archaïque*».

Revisiter l'histoire

Parce qu'elle a buté sur une histoire d'Etat-Nation, la France s'est comportée de manière moins bestiale avec le Maroc, qu'ailleurs en Afrique durant le protectorat, qui n'a duré que quarante-quatre ans, faut-il le rappeler, mais aussi au moment des indépendances. C'est pour cela que les deux pays ont pu sauvegarder des liens très forts au niveau officiel, mais aussi au niveau humain.

Un siècle après, on peut évaluer cette période de manière moins manichéenne. Il ne s'agit pas de justifier la colonisation et encore moins de «l'enjoliver». Mais on ne peut que constater qu'elle a constitué une rupture. Le Maroc était en léthargie et paraissait condamné à l'effritement et au retour au Moyen-âge. Le sursaut face à la menace étrangère, qui a constitué la force de l'Empire, n'a pas suffi. Il avait pris la forme d'un projet de Constitution limitant les compétences du monarque et réformant les structures de l'Etat. Le makhzen a préféré tenter sa chance sur les tables de négociation. Cette rupture n'est pas anodine. Elle a permis une certaine forme de modernité, l'urbanisation, le développement d'une économie autre que vivrière. Pour ses besoins, le protectorat a dû ouvrir l'école aux autochtones,parfois dans l'excellence. A Oujda, Azrou, Rabat, Fès et Casablanca, ont été formés ceux qui construiront le Maroc indépendant. Tous ces éléments de modernité ont joué un rôle important dans le Maroc d'aujourd'hui, y compris avec les contradictions qui sont les nôtres. On peut écrire que c'est sous la pression de ces éléments de modernité que feu Mohammed V et Cheikh Al Islam, le «Alem» le plus érudit de notre histoire, ont dévoilé leurs filles, leur ont offert une instruction moderne et ce, dès la fin des années 40 du siècle dernier.

Le protectorat est aussi un épisode fondamental de l'histoire politique du pays. Il a permis de régénérer la légitimité de la monarchie, celle-ci ayant choisi le pacte avec le mouvement national. Ce n'est pas rien car c'est cette légitimité populaire qui a permis au Maroc une stabilité certaine et des changements en profondeur, sans rupture violente.

Le Maréchal Lyautey

Sur un plan culturel, le protectorat a opéré des changements profonds. L'urbanisation, l'ouverture à la culture européenne, ont donné naissance à une nouvelle culture. Acculturation ? Si l'on veut, mais le fait est là. Un siècle après, nous pouvons jeter un regard moins passionnel à cet épisode de notre histoire. Le Maroc, vu sa situation stratégique, l'état délabré de ses institutions à l'époque, ne pouvait échapper à la colonisation. Comment aurait-il évolué s'il avait sauvegardé son indépendance ? Sûrement pas vers la modernité, parce qu'il n'y avait aucun processus social en sa faveur.

Mais nous devons tirer les leçons de l'histoire. Le Maroc n'est jamais fort quand il se ferme sur lui-même, refuse d'assumer sa situation géographique. A chaque fois qu'au nom de la religion, il s'est replié, il s'est fragilisé et est devenu une cible pour des voisins prédateurs.

Le fait que nous soyons l'un des plus vieux Etats-Nations du monde compte. Il nous assure une cohésion nationale qu'aucun particularisme n'a pu fissurer. Il alimente aussi des atavismes chez nos voisins aussi bien à l'Est qu'au Nord.

Mais il nous faut dépasser ce narcissisme historique. Notre histoire n'est pas une suite d'époques glorieuses. Le reconnaître, l'assumer, est le meilleur moyen d'exorciser les démons de nos faiblesses. Celles qui ont abouti, il y a un siècle, au protectorat. ■

Date 30/03/2012
N: 972

MAROC HEBDO

PAGE: 3

Par Mohamed Selhami

Durant toute la campagne présidentielle, le Maroc avait un œil sur le Sénégal. Le public était preneur, d'autant que ces élections ont connu des controverses et un vrai suspense quant à l'issue du scrutin. Aussi bien lors de la multitude des candidatures et de la décantation du premier tour, que pendant le duel du second, les résultats n'étaient pas connus à l'avance. Ce qui constitue déjà une nouveauté rarissime en Afrique. Deux hommes se sont affrontés à la loyale; le président sortant, Abdoulaye Wade, et le candidat prétendant, Macky Sall.

Il a été reproché au premier de briguer un troisième mandat; non prévu par la constitution avant son amendement, pour la circonstance ; après douze ans au pouvoir. À 86 ans, son âge ne plaidait pas pour lui. En fait, le président Wade voulait prendre le temps pour asseoir une transition toute en nuances entre continuité et rupture. On peut dire, malgré sa défaite, qu'il a réussi son vœu ultime, à travers une confrontation libre et démocratique, souvent contradictoire, avec son adversaire. Macky Sall, le vainqueur, s'inscrit dans cette tendance. Ancien ministre et Premier ministre, ce technopolitique, 54 ans, a fait ses premiers pas dans la responsabilité publique à l'école de Wade, dont il ne partage pas les mêmes idées, les mêmes orientations, encore moins la même personnification du pouvoir par rapport au temps présent.

Cette alternance de velours est une véritable leçon de pédagogie démocratique à l'adresse d'un continent qui en avait grandement besoin. Une preuve, à l'échelle d'un pays, que l'homme africain n'est pas viscéralement ou congénitalement réfractaire à la démocratie. Ce message, par les faits, est d'une portée vitale pour toute une région sub-sahélienne en butte à des turbulences gravissimes. Les réseaux spécialisés dans le rapt d'étrangers et le rançonnement ; les ramifications du commerce d'armes et de contrebande de toutes sortes, y compris des êtres humains ; les mouvements séparatistes tels l'azawad des Touaregs ; à chacun son Polisario ; font de cette région une zone de non-droit. Le tout récent coup d'État militaire au Mali s'inscrit dans cette mouvance hyper-inquiétante pour les pays directement concernés et même au delà. Le Sénégal s'y trouve forcément mêlé, vu sa position géographique. Le Maroc aussi, de par ses confins sahariens.

C'est pourquoi ici, au Maroc, on a quelques raisons d'être à l'écoute de la vie politique au Sénégal, à plus d'un titre, tant par rapport à l'actualité qu'au regard de l'Histoire. Nos relations avec ce pays trouvent leurs racines dans des siècles d'échanges historiques qui ne s'embarrassaient pas de frontières naturelles ou de bornes de séparation. Pour être précis, nous en sommes, au cours de cette décennie, à mille ans de rapports ininterrompus. Au commencement était l'humain, à travers le commerce caravanier, parfois avec un aller simple. Des familles marocaines se sont installées au Sénégal et vice-versa. Elles sont, à ce jour, le fil conducteur des relations entre les deux pays. L'intendance a suivi en s'adaptant à l'évolution des époques, des périodes et des contextes. Aujourd'hui, le Sénégal constitue un partenaire économique de premier ordre, au mieux des intérêts bien compris des deux pays. Sous la présidence de Abdoulaye Wade, le Sénégal a ouvert de grands chantiers de développement durable et intégré, où l'aspect économique et la dimension humaine sont volontairement imbriqués. Dans cet élan de dépassement national, le Maroc est présent par ses canaux institutionnels et son entrepreneuriat privé. Les bilans d'étapes sont prometteurs. Des deux côtés, le cœur est à la tâche.

Le Sénégal a toujours été aux côtés du Maroc pour la défense de son intégrité territoriale

Si le bilatéral économique fonctionne à un régime perfectible, le politique n'est jamais très loin. Le Sénégal a toujours été aux côtés du Maroc pour la défense de son intégrité territoriale. Il a été l'un des premiers pays à soutenir la proposition marocaine d'autonomie élargie pour nos provinces sahariennes. Nul doute que le nouveau président du Sénégal, Macky Sall ; aura à cœur de donner une nouvelle impulsion à ce relationnel en plein essor. Plus qu'un souhait, une nécessité partagée ■

Date 30/03/2012
N: 972

MAROC HEBDO

PAGE: 50

Par Driss Fahli

Amina Bouazizi

Amina Filali est un peu comme Mohamed Bouazizi. La première s'est suicidée pour ne pas avoir à vivre avec son violeur, le deuxième s'est immolé sous le poids de la frustration administrative. Tous deux voulaient un peu de dignité pour supporter la misère qui submergeait leur vie de rien. Tous les deux ont mis à la portée des opprimés le suicide comme ultime expression de droit à la dignité. La dignité est une denrée rare qui se trouve, quelquefois, au singulier chez le dignitaire et au pluriel chez le pauvre et l'oppressé. «La dignité est dans la lutte, elle n'est pas dans l'issue du combat», disait Pierre Billon, mais qui connaît ce Billon aujourd'hui?

Il semble que, de plus en plus, la dignité sera dans l'issue irréversible d'un combat qu'une mineur ne peut pas entreprendre dans un milieux où le système judiciaire préside à sa répression et où le système de santé la considère comme une minable en défaut de virginité. Si par malheur elle porte l'enfant du viol, elle est battue et malmenée par des infirmières censées lui apporter soutien. Comment une femme, qu'elle soit ministre, infirmière ou mère de famille, peut-elle, à ce point, transmettre contre son genre, les composants d'une barbarie sociale inventée pour des besoins de cuissage? Maintenant que le débat est soulevé, d'autres Amina Filali vont se suicider pour ne pas vivre avec leur violeur ou tout simplement pour ne pas subir le regard torve d'une société schizophrénique et la pression d'une famille qui considère l'hymen de sa fille comme une attestation d'honorabilité.

Des comme Amina Filali, il y en a eu une à Chaoune cette semaine et il y en aura d'autres très prochainement si des mesures adéquates ne sont pas prises par le gouvernement Benkirane pour réparer les incohérences immunodépressives qui jonchent le statut de la femme au Maroc. Cela ne semble d'ailleurs pas le point d'intérêt d'un Mustapha Ramid, ministre de la justice, ou d'une Bassima Hakkaoui, la seule femme du gouvernement qui soit contre les femmes qui ne sont pas de sa fratrie et qui transforme un débat sur le suicide d'une mineur, mariée malgré elle à son violeur, en discussion sur l'interdiction de la vente de mort-aux-rats. Remarquez, toute PJDiste qu'elle est, elle a promis une bataille arrangée pour la parité qui a trouvé refuge dans la nouvelle Constitution marocaine. Ainsi, si l'on se fie aux déclarations de la ministre, bientôt in-chaallah, la femme deviendra l'égale de l'homme dans notre hypocrite société. La loi sera la même pour les hommes et les femmes... Un homme qui viole un mineur mâle pourra lui proposer un mariage gay pour échapper à la justice. Mince alors ! Je suis en train de déblatérer, j'avais oublié qu'aux yeux de la loi marocaine le viol est une exclusivité de la femme. Un homme ne peut pas subir de viol, chez nous, entre hommes, il s'agit tout au plus d'attentat à la pudeur avec violence. Tout cela est juridiquement sordide et les articles du Code pénal transmetteurs de cette barbarie rétrograde doivent disparaître de nos textes. Tant qu'on y est, on fait un package pour nous débarrasser des articles 475 par qui le scandale est arrivé, 486 qui criminalise le refuge donné à une femme mariée qui s'est sauvée pour éviter une tatane maritale et 490 qui criminalise les relations sexuelles consentantes entre personnes non mariées. En outre, je ne vois pas pourquoi un garçon qui tient la main d'une copine dans la rue serait passible de quoi que soit s'il plaît à un flic de l'emmener au poste pour l'inculper du plus beau des crimes, celui de l'amour.

Les articles du Code pénal transmetteurs de cette barbarie rétrograde doivent disparaître.

Tout cela est modernité au sens laïque du terme et ce n'est pas le gouvernement actuel, encore moins Bassima Hakkaoui, qui seront d'accord pour troquer une vision rétrograde contre une conception moderniste des choses. Toute la problématique est là : les islamistes doivent moderniser leur islam et les modernistes doivent islamiser leur modernisme. C'est une nécessité du vivre-ensemble.■

Date 30/03/2012
N : 639

LE REPORTER

PAGE:3

ÉDITO

Evaluations
Sénégal, Mali et... Merah

Par Bahia Amrani

Trois événements majeurs –qui, pourtant, ont eu lieu dans trois pays différents- nous permettent, singulièrement, de tirer une seule et même leçon: une mauvaise évaluation de la situation peut conduire au pire.

Les trois événements se sont produits en France, au Sénégal et au Mali.

Au Mali, tout d'abord. Le pays semblait être définitivement débarrassé des putschs. Le dernier avait été organisé il y a 21 ans par celui qui a été déchu à son tour, cette semaine: Amadou Toumani Touré (que tout le monde surnomme ATT, pour faire court). Alors général de l'armée, ATT avait renversé Moussa Traoré (1991) avant de remettre le pouvoir aux civils (1992). Ce qui lui avait valu le titre de militaire démocrate. Néanmoins, 10 ans plus tard (2002), il se présentait aux élections présidentielles, non sans avoir démissionné de l'armée une année auparavant) et remportait la victoire. Elu, deux fois de suite, ATT était au pouvoir depuis 10 ans et devait le quitter fin avril prochain, la constitution ne lui permettant pas d'exercer plus de deux mandats. Pourquoi alors ce coup d'Etat militaire qui l'a chassé du pouvoir dans la nuit du 21 mars dernier, à un mois de la fin de son mandat ? Les mutins accusent ATT d'incompétence dans la gestion de la rébellion touareg (qui veut «libérer» le Nord du mali pour réaliser l'Azawad) et disent vouloir restaurer l'Etat. Alors que les Touaregs étaient revenus surarmés de Libye et livraient de violents combats à l'armée malienne. ATT, lui, continuait de prôner le dialogue avec les sécessionnistes. ATT avait fait du consensus sa marque de fabrique et pensait que cela suffisait. N'étant issu d'aucun parti politique, il avait réussi à gouverner avec pratiquement tous ceux que compte le pays, grâce à cette politique du consensus, qui se retourne contre lui aujourd'hui, les uns l'interprétant comme une tactique pour garder le pouvoir, les autres –les putschistes- comme de l'incompétence, voire du laxisme favorisant les grands de l'armée et ignorant les jeunes qui veulent défendre l'intégrité territoriale. L'erreur d'ATT a été de croire avoir suffisamment aseptisé la vie politique, à coup de consensus, pour que la colère des jeunes militaires ne mène à rien. Il l'a payé cher.

Au Sénégal, Certes, le président Abdoulay Wade a eu la sagesse de reconnaître la victoire de son adversaire Macky sall et l'élégance de le féliciter avant même la proclamation des résultats définitifs de l'élection présidentielle de ce dimanche 25 mars. Il aura ainsi épargné au pays le désastre qu'a connu la Côte d'Ivoire du fait de l'entêtement de Laurent Gbagbo qui refusait de passer la main à celui que les urnes lui avaient préféré en novembre 2010: Alassane Ouattara. Entêtement qui s'est soldé par un millier de morts et des centaines de milliers d'Ivoiriens poussés à l'exode. Abdoulay Wade est donc applaudi, aujourd'hui, par la communauté internationale. Mais il l'est seulement comme l'a été Abdou Diouf qui avait admis sa défaite face à lui, en 2000, se retirant sans problèmes. Non comme l'a été Léopold Sedar Senghor, unique chef d'Etat africain qui ait quitté le pouvoir de son plein gré (1980), sans en être chassé ni par un coup d'Etat, ni par les élections. Et c'est cela qui est regrettable ! Abdoulay Wade –qu'auréolait son passé d'opposant démocrate- aurait pu, à son âge (85 ans), décider de lui-même de se retirer de la compétition et de partir avec tous les honneurs, comme Senghor, au lieu de s'infliger ce verdict des urnes si peu honorable (la moitié seulement du score de son adversaire qui a recueilli près de 66% des voix)... Le fait est qu'une grave erreur d'appréciation lui a fait croire qu'il était imbattable. La gifle est venue des résultats du vote. Le pouvoir conduit parfois à un aveuglement que de simples citoyens sauraient éviter sans peine !

En France, enfin, l'affaire Merah laisse sans voix. Comment un jeune de 23 ans, d'origine algérienne, mais né en France et qui a grandi en France, en est-il arrivé à tuer de sang-froid, tirant à bout portant sur ses victimes, dont la plus jeune est une fillette de 3 ans ; et le faire avec un tel cynisme, filmant l'horreur qui, pour tout autre être humain normalement constitué, aurait été insoutenable ? Comment pensait-il pouvoir continuer d'agir impunément, lui qui avait d'autres projets de crimes ? Et les services de renseignement français, comment ont-ils évalué la situation ? Eux dont on dit (depuis quelques jours) qu'ils avaient recruté Merah, d'où ses voyages au Pakistan, en Afghanistan, en Israël... ? Quant au père de Mohamed Merah, fait-il une bonne évaluation de la situation en menaçant la France d'un procès pour «avoir tué» son fils ?

Le Maroc est directement concerné par l'affaire Merah, la majorité des victimes étant d'origine marocaine (aussi bien le jeune parachutiste que le Rabin tué avec ses deux enfants). Mais au-delà des liens directs, ce qu'il faut retenir de tous ces événements, c'est que la sous-évaluation des faits, tout autant que leur surévaluation nuit à la clairvoyance. Et l'on en voit les conséquences■

Date 30/03/2012
N : 136

LE TEMPS

PAGE: 3

ÉDITO

La Jamaâ d'Al Adl Wal Ihssane doit comprendre que le temps des démonstrations de force est révolu.

Al Adl Wal Ihssane, bis repetita

Mais quels messages Al Adl Wal Ihssane aurait-il voulu transmettre dimanche dernier? Hassan Bennajeh, un membre dirigeant de ce mouvement, ne s'est pas embarrassé de déclarer que ces messages étaient destinés à l'intérieur comme à l'extérieur du pays. Ce propos aurait pu être considéré comme étant normal s'il s'était limité à la seule défense d'une cause qui fait, de surcroît, l'unanimité au sein des Marocains. Or, cela n'a pas été le cas. Il s'est avéré que, dans le cadre de cette manifestation pro-palestinienne, les dirigeants de la Jamaâ étaient animés d'une motivation autre que la simple expression de solidarité. Après avoir annoncé leur retrait du Mouvement du 20 février, ils ont voulu montrer qu'ils étaient (encore) forts. Il apparaît à l'évidence que leur sortie, dimanche, relève de la démonstration de force. Autre preuve, s'il en faut: pourquoi la Jamaâ avait-elle conditionné sa coordination avec les autres forces à l'inscription de la marche pour Al Qods sous la seule et unique bannière de *«l'Instance marocaine pour le triomphe des causes de la Nation»*? Pourquoi les disciples d'Abdesslam Yassine ont-ils tenu à attribuer la *«paternité»* de cette marche à une instance relevant de la Jamaâ? N'aurait-il pas été judicieux que ce mouvement renonce à des intérêts strictement personnels et se mette au service d'un combat commun, en l'occurrence la défense d'Al Qods-Acharif? Une chose reste sûre: le temps de la démonstration de force dans les rues est bel et bien révolu. La consolidation des réformes a mis le pays sur les bons rails et il serait erroné de croire que le train du nouveau Maroc s'arrêtera pour embarquer ceux qui hésitent encore à le prendre. En clair, la Jamaâ est appelée à changer de comportement pour se mettre en phase avec les exigences de la nouvelle étape politique. Sinon, elle restera coincée dans le tunnel de l'attentisme.

Le Temps

Date 30/03/2012
N: 372

CHALLENGE

PAGE:3

par **Kamal LAHLOU**

Maroc-France : objectif relance

abat a accueilli une réunion de la plus haute importance. Le gouvernement était face aux opérateurs économiques français et marocains, dans un exercice transparent et hautement porteur. Les délégations du MEDEF et de la CGEM ont pu dialoguer avec les officiels le matin, avant de se concerter l'après-midi. Abdelilah Benkirane, le Chef de gouvernement, a rappelé l'étendue des liens historiques entre les deux pays, avant d'annoncer que son Cabinet, dans la continuité des politiques précédentes, s'attache à améliorer le climat des affaires. Il a annoncé que la législation du travail sera assouplie et que la pression fiscale sera diminuée. Il a tenu à rassurer, et y est arrivé, si l'on en juge selon les déclarations des patrons français.

La France est toujours le premier partenaire économique du Maroc. A l'inverse, le Maroc est le premier marché africain pour la France. Les ministres ont détaillé les différentes possibilités sectorielles. La délégation française a insisté sur les marchés publics. Entre 2000 et 2010, les entreprises françaises ont remporté 40% des grands marchés. Mais les espaces de coopérations sont beaucoup plus vastes. Face à la crise de l'Union européenne et de son impact, les entreprises françaises ont besoin de chercher ce que les économistes appellent « de nouvelles productivités », c'est-à-dire des croissances externes. Le Maroc offre à la fois la proximité, le cadre douanier idoine, un coût du travail compétitif et une volonté d'ouverture assurée. Bien que pas politiquement faciles à vendre, les délocalisations sont une nécessité économique, et le Maroc est une destination idéale. Mais il ne faut pas s'arrêter à cet aspect. Les deux économies sont face à des problèmes différents, mais aux conséquences similaires. La France a un problème de compétitivité qui impose à ses entreprises de rechercher des points de croissances à l'étranger. Le Maroc a une balance commerciale ultra-déficitaire qui, hors phosphate, tourne à la catastrophe. Les deux pays ont intérêt à développer une coopération fructueuse.

La réunion de mercredi a permis de dégager des pistes, de poser parfois crûment, les problèmes. Elle est importante parce qu'elle pose les jalons d'une relation «win-win», entre les opérateurs économiques, soutenus par les politiques publiques. ■

Date 30/03/2012
N: 164

L'OBSERVATEUR DU MAROC

PAGE: 3

Éditorial

Au-delà du scandale

AHMED CHARAÏ

L'émotion réelle, sincère et générale autour de l'affaire d'Amina est tout à fait naturelle. Ce qui s'est passé est inacceptable et scandaleux, d'autant plus qu'une jeune fille, à la fleur de l'âge, y a laissé la vie. Il y a une seule voie raisonnable, elle consiste à utiliser ce drame, non pas pour se rejeter les responsabilités, l'instrumentaliser politiquement, mais pour inscrire le Maroc dans la modernité, sur ce problème épineux qu'est la violence faite aux femmes, dans son aspect le plus hideux, le viol. Le corpus législatif en vigueur est moyenâgeux et ne fait aucune place aux droits des victimes. Il préfère répondre à des normes de conservatisme social éculées, telles que "La Hchouma", plutôt qu'aux normes de respect de l'intégrité physique des personnes.

Il paraît nécessaire aujourd'hui de changer, non pas le fameux article 475 qui permet au violeur d'échapper aux poursuites en épousant sa victime, mais toute la législation encadrant le viol. Les dispositions qui régissent ce crime sont infâmes, les peines prévues sont les plus légères du monde civilisé.

Ces lois sont obsolètes. Elles ont été établies alors que les femmes étaient confinées à leur domicile et que donc le nombre de viols était très réduit. Ce n'est plus le cas aujourd'hui. Malheureusement, les crimes sexuels se multiplient, les uns plus affreux que les autres. La société civile ne doit pas se tromper de combat. Ce dont il s'agit aujourd'hui, ce n'est pas de combattre le conservatisme social ou politique, mais de mettre à niveau une législation injuste et inacceptable. Cela peut se faire dans le consensus.

En effet, la constitution marocaine établit un corpus de valeurs qui fait du respect de la dignité humaine le socle du "vivre ensemble". Par ailleurs, le même texte consacre la suprématie des conventions internationales sur les législations locales.

Il nous faut inscrire notre action collective dans le cadre de l'universel. Le viol doit être réprimé sévèrement autant que les crimes de sang. Etat et société civile doivent protéger les victimes, et non pas les stigmatiser. Les mineurs et les enfants doivent bénéficier de la plus grande des protections face aux prédateurs. C'est tout un ensemble de lois qu'il faut promulguer.

Cela est nécessaire, mais pas suffisant. Il y a un regard de la société, culpabilisant la victime, qu'il faut changer. Ce n'est pas le plus simple, parce qu'il s'agit d'affronter des préjugés ancestraux qui perdurent même dans les sociétés avancées. Cet aspect interpelle intellectuels, ONG, médias et tous les corps intermédiaires. Il faut en faire une mission sacrée, pour éviter que d'autres jeunes filles ne subissent le sort d'Amina.

Le viol doit être réprimé sévèrement autant que les crimes de sang. Etat et société civile doivent protéger les victimes, et non pas les stigmatiser. Les mineurs et les enfants doivent bénéficier de la plus grande des protections face aux prédateurs.

Date 30/03/2012
N: 486

LA VERITE

PAGE: 2

L'éditorial

de Abdallah El Amrani

L'acte du protectorat a cent ans (1912/2012)

Il était une fois Lyautey...

Notre mémoire se rétrécit, ces jours-ci, pour loger dans la nette enceinte du chiffre rond. Le double zéro du centenaire de la conclusion de l'acte du protectorat exerce sur nous une telle magie que nous oublions que bien avant cette date fatidique du 30 mars 1912, l'Empire du soleil couchant n'était plus que l'ombre de sa puissance et sa splendeur passées.

La décadence avait entamé son œuvre régressive dès la fin du règne des Mérinides et l'avènement des Wattassites. Et bien que diminué et affaibli, le Maroc connut une indignation qui fut générale à l'annonce de l'instauration du protectorat : «*Quand la nouvelle de la signature du traité fut connue à Fès*, raconte le docteur Weisgerber qui se trouvait dans la ville, *ce fut une consternation générale. Le traité du protectorat était considéré comme un acte de vente, et toute la ville, depuis les Chorfas et les Oulémas jusqu'au dernier des bakkal réprouvait la transaction par laquelle l'imam, le Commandeur des croyants, élevé sur le pavois quatre ans plus tôt comme sultan du djihad, avait vendu aux chrétiens une partie de Dar Al Islam.*»

Les premiers à réagir, le 17 avril 1912, furent les tabors de la nouvelle armée chérifienne, en garnison à Fès. Ils massacrèrent leurs officiers français avant de déferler dans les rues de la ville, protestant contre « la vente du Maroc aux Français ». Ils furent rejoint par des étudiants d'Al Quaraouiyène, des artisans, des boutiquiers, des portefaix, des muletiers et des mendiants, qui, après avoir été repoussés du quartier des consulats européens, envahirent Fès Jdid. C'est au prix d'un massacre à l'arme lourde que le calme était revenu. Les historiens parlent d'un millier de musulmans - dont plusieurs furent exécutés sommairement sur ordre du général Moinier – et une cinquantaine de soldats français qui ont péri au cours de cette sanglante journée. Le Maroc des régions s'est, à son tour, soulevé et certaines tribus marchèrent déjà sur la capitale Fès.

Inquiet de la détérioration soudaine de la situation après la proclamation du protectorat, le gouvernement français, sous la houlette de Raymond Poincaré, nomma le 28 avril 1912 un militaire au passé prestigieux aux fonctions de résident général, à la place du très contesté Eugène Regnault qui ne s'était guère montré à la hauteur de la situation durant les émeutes de Fès. Le général Hubert Lyautey, alors âgé de cinquante-sept ans débarqua à Casablanca le 13 mai 1912. Le 24, il entra dans Fès toujours assiégé par les tribus des environs. Il fut reçu solennellement, le jour-même, par le sultan Moulay Abdelhafid.

C'est cette rencontre entre Lyautey et le Maroc que nous avons choisi de raconter à nos lecteurs, sous la plume d'un grand historien – Michel Abitbol – qui fait la part des choses en restituant les séquences historiques avec leurs aspects négatifs et positifs. Mais sans jamais tomber dans une lecture manichéenne qui n'est en fait que l'autre visage de « la pensée unique ». Celle-là même qui tente de nous faire croire, aujourd'hui, que le protectorat est venu avorter un processus réformateur enclenché par des « élites éclairées » de l'époque de Moulay Abdelaziz. C'est faire montre d'une paresse intellectuelle que d'avancer pareilles thèses. Disons-le sans ambages, ni circonlocutions : le choc du colonialisme a bousculé une population fragilisée et livrée à elle même. Les élites de cette société amorphe et de culture traditionnelle, ne pouvaient produire ni concevoir un projet de société. Elles étaient juste capables d'opérer un repli sur la religion et ses symboles. C'est donc à travers les antagonismes nés de ce protectorat, devenu colonialisme, que les Marocains vont être acculés à réfléchir pour s'arcbouter sur ce qu'avait fait exactement Lyautey pour réussir en terre marocaine : s'appuyer sur la monarchie et parfois l'utiliser comme paravent pour revendiquer les réformes et dans la foulée l'indépendance. Certaines vérités méritent d'être rappelées aujourd'hui : le mouvement national s'est refusé à suivre les traces du Néo-Destour tunisien et de porter ombrage, de quelle façon que ce fût, à Mohammed Ben Youssef, martyr et acteur principal de la lutte pour l'indépendance. De son côté, l'Espagne a ignoré Ben Arafa et a continué à reconnaître Sidi Mohammed comme seul monarque légitime du pays. A l'indépendance le vœu de Lyautey a été exaucé : les composantes du mouvement national, y compris celle de la révolution rifaine, se sont retrouvées dans l'osmose avec la monarchie. Toutes les parties ont tourné la page de cette parenthèse de l'histoire qui réclame toujours une juste évaluation.

Date 30/03/2012
N : 3752

L'ECONOMISTE

PAGE: 1

EDITORIAL

Bourdes

ON n'en est plus au stade des rumeurs et des confidences. Cela se voit. Et cela se voit si fort qu'on en est gêné: quelques ministres n'ont rien à faire dans les fauteuils où la coalition les a installés.

Un couac s'est déroulé en public, devant 450 patrons franco-marocains qu'il fallait séduire! Le chef du gouvernement appelle à des investissements privés massifs dans la formation, son ministre de l'Emploi, lui, trouve que tout va bien, qu'il relève tous les défis (sic!)... Ce ministre n'a même pas fait semblant d'écouter son chef expliquer qu'il «en a marre» de ne pas trouver des gens formés à embaucher pendant que les chômeurs manifestent tous les jours devant sa porte. Pour le ministre de l'Emploi cette réalité-là ne compte pas. Pas besoin d'être devin pour savoir quel sort ce ministère réservera aux offres d'investissements. Même schéma avec le tourisme, dont le ministre ne sait plus où il en est dans les dates et les lieux. En principe, il doit gérer la première et la plus stratégique des recettes en devises du pays!

Il faut tout le talent des autres ministres pour rattraper de pareilles bourdes, des bourdes qu'on ne peut même pas excuser par l'inexpérience!

Il y a beaucoup à faire pour que ces hommes-là, élevés dans le confort des appareils partisans sans jamais avoir à rendre compte de rien, apprennent le sens du mot responsabilité politique.❑

Nadia SALAH

Date 30/03/2012
N: 4649

LA VIE ECO

PAGE: 3

EDITORIAL

Réussir, c'est envisager l'échec

A trop vouloir bien faire on risque de décevoir. Cette maxime pourrait bien s'appliquer à l'actuel Exécutif. En cent jours, le gouvernement a annoncé l'ouverture d'une foule de chantiers, manière de bien insister sur sa propension à faire avancer les choses. Exemples choisis : la réforme de la compensation ? Pas de problème ! Celle des retraites ? Elle est entamée ! Le combat contre l'économie de rente ? On joue la transparence mais la solution n'est pas encore là. L'impression que donne le gouvernement Benkirane est que non seulement tout sera solutionné, mais surtout que ce dernier va faire ce que ses prédécesseurs n'ont pas osé entreprendre.

Il est légitime pour le nouvel Exécutif, dans le contexte du printemps arabe, de la nouvelle Constitution et de l'attente populaire, d'annoncer la couleur d'emblée. Il faut certes rassurer, mais se garder de trop en faire parce que le résultat final n'est pas acquis. Prenons par exemple la réforme de la Caisse de compensation. Le ciblage ? On sait bien qu'il est quasi impossible et qu'une bonne partie des dépenses de compensation va à la classe moyenne et pauvre. La vérité des prix ? On hésite encore sur un niveau de hausse à la pompe qui

C'EST BIEN DE CHERCHER À AUGMENTER LA CADENCE, D'ANNONCER DES RÉFORMES COMME CERTAINES ET RAPIDES, SEULEMENT, ON DEVRAIT SE GARDER DE PARLER DE SOLUTIONS ALORS QU'ON SE PENCHE À PEINE SUR LES PROBLÈMES

serait de 50 centimes à peine par crainte des répercussions sociales. Ce chantier avait été ouvert, rappelons-le, par le gouvernement précédent qui s'est heurté aux mêmes difficultés et a pris quelques mesures d'optimisation. Prenons le cas des retraites. Depuis 2010, des scénarios existent. Seulement, il a fallu compléter par l'avis d'organismes internationaux et tenir compte des antagonismes Caisse-syndicats et gérer le printemps arabe. Enfin, pour le combat contre l'économie de rente, et plus précisément la liste des bénéficiaires des agréments d'autocars, il faut rappeler qu'un projet de loi réformant le système était en gestation depuis 5 ans et a été soumis au SGG par l'équipe El Fassi.

Tout cela pour dire que le gouvernement ne démarre pas sur une feuille vierge. Du travail a été fait et il serait bon de chercher à tirer des enseignements de ce qui a marché ou pas pour ceux qui, avant lui, ont essayé de s'attaquer à des chantiers aussi majeurs que complexes. C'est bien de chercher à augmenter la cadence, on le veut tous et il faut reconnaître au gouvernement ce mérite. Seulement, il devrait se garder de parler de solutions et de délais annoncés à la hâte alors qu'il se penche à peine sur les problèmes. Prudence, prudence... Pour préparer la réussite, il faut aussi envisager l'échec ■

FADEL AGOUMI

Date 30/03/2012
N : 1049

LE SOIR ECHOS

PAGE:2

Éditorial

1181

Le nombre de postes à pourvoir dans l'Administration a fait l'objet d'une publication allant dans le sens de l'affirmation des prérogatives du gouvernement et de la transparence.

Comme à la veille d'un examen, l'anxiété est de mise pour les candidats et autres prétendants, dont certains n'hésitent pas à véhiculer de fausses rumeurs sur leur parfaite adéquation avec le poste de leurs rêves.

Parmi les mesures qui pourraient accompagner le grand jeu de chaises musicales qui s'annonce, deux pourraient avoir une portée positive.

D'abord, une réforme des mandats de hauts fonctionnaires. Un contrat en bonne et due forme, avec une fiche de poste décrivant les attributs de l'élu(e) et une durée au delà de laquelle un audit permettrait de mesurer le succès ou l'échec du responsable, avec les conséquences qui s'imposent en cas de manquements graves avérés.

Cela aurait pour mérite de rassurer les personnes exerçant des responsabilités lourdes, sans avoir sur la tête une épée de Damoclès qui les accompagne au quotidien.

Cela aurait aussi pour but de sédentariser les titulaires qui ne lorgneraient pas sur le poste voisin, dès l'annonce ou la rumeur de sa libération.

La reconnaissance doit se faire sur le bilan. Et le bilan est ce qu'il y a de plus important pour la nation. Briller à titre individuel et passer d'un poste à l'autre au gré des opportunités, en laissant des chantiers structurants ouverts n'est pas productif à l'échelle du pays. Bien au contraire, puisque la première action du successeur est de revenir sur le legs trouvé.

L'autre petite réforme serait de recourir à des CV anonymes, qui pourraient même être traités par un service tiers en charge de faire correspondre le profil du candidat aux exigences du poste, en dehors de toute considération étrangère, comme le réseau ou les appuis, ou toute forme de piston.

Comme le répète à l'envi le chef du gouvernement, le choix de travailler dans l'Administration, c'est-à-dire au service des citoyens, ne doit pas être dévoyé pour le prestige qu'il octroie ou les privilèges auxquels il pourrait donner droit.

Saâd A. Tazi

16

Date 30/03/2012
N : 601

LES ECHOS

PAGE:2

Édito

Samir Chaouki

L'heure des comptes

Enfin! Le verdict de la Cour des comptes est tombé. Maintenant que nous avons les conclusions de l'équipe de El Midaoui, il faut aller avec beaucoup de prudence dans l'analyse. On est au troisième rapport de la Cour des comptes et les médias sont en principe rodés à ce genre d'exercice. En effet, il est connu par les experts d'audit que ces rapports contenant des constatations, devraient être soumis à ces mêmes établissements pour apporter leurs éléments de réponses avant d'être rendus publics. Est-ce que cette démarche a été respectée ? On en sait rien puisque El Midaoui et ses équipes ne communiquent pas ! Restent les audits qui devraient se défendre devant l'opinion publique, à défaut de pouvoir le faire vis-a-vis des magistrats de la Cour des comptes. À cet égard, il faut que les patrons des établissements mis en cause sortent de leur mutisme et expliquent aux Marocains les tenants et aboutissants de ces conclusions, faute de quoi, ils seraient jetés en pâture à une certaine presse avide de scandales. Des dysfonctionnements d'ordre organisationnel ou managérial ne devraient nullement être assimilés à des malversations, à de la dilapidation ou encore à du détournement. Il ne faut pas en vouloir à l'opinion publique, ni même à la presse si les mis en cause refusent de s'exprimer. Heureusement, plusieurs patrons d'établissements publics ont accepté de jouer le jeu quand d'autres ont préféré s'enfermer et laisser libre cours à toutes les spéculations ! En somme, l'heure des comptes a sonné, car avec une nouvelle Constitution et un gouvernement investi d'une grande volonté de lutter contre la gabegie, les coupables en auront pour leur compte, mais attention aux mauvais procès !

Edito

Par Saâd Benmansour

L'excellente santé financière qu'affichent les banques marocaines, du moins les quatre ou cinq plus grandes, peut avoir des effets induits différents selon la conjoncture. En période de faste, leurs performances étaient tellement bonnes et leurs marges bénéficiaires importantes que certains les qualifiaient d'insolentes pour un pays comme le Maroc. Mais en période de crise et d'incertitudes sur les systèmes financiers mondiaux, comme celle que traverse le monde en ce moment, les bons résultats des banques sont de nature, au contraire, à rassurer la communauté des affaires et même des partenaires étrangers sur l'état sain de notre économie. Depuis plus de cinq ans maintenant, les liquidités se font nettement moins abondantes et les risques sur la clientèle, surtout dans certains secteurs, sont plus élevés. Pourtant les banques marocaines tiennent la route et arrivent toujours à trouver le bon équilibre entre leur devoir de soutenir l'économie et les contraintes de prudence imposées par le gendarme qu'est Bank Al-Maghrib. Une banque en faillite est le pire qui puisse arriver à une économie.